تقـــريـــــر

مجلـــــس جامعـــــة الأمـــم المتحـــــدة

(كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون

الملحق رقم ٣١ (A/49/31)

تقـــريـــــر

مجلـــــس جامعـــــة الأمـــم المتحـــــدة

(كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون

الملحق رقم ٣١ (A/49/31)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٩٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

ISSN 0251-9186

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٧ شباط/فبراير ١٩٩٥*]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٨	١
ثانيا	- مركـــز التنسيـق التابـع لجامعـة الأمـم المتحدة: التغيير العالمي والمسؤوليات العالمية - نظرة عامة	٩ -١٨	٢
ثالثا	- أعمال الجامعة: قضايا وتحديات	١٩ -١٠٩	٤
	ألف - السلم والحكم	١٩ -٣٠	٤
	باء - البيئة	٣١ -٥٦	٨
	جيم - العلم والتكنولوجيا	٥٧ -٨٢	١٧
	دال - التنمية البشرية والاجتماعية	٨٣ -١٠٩	٢٣
رابعا	- بناء القدرات البحثية: الزمالات والتدريب	١١٠-١٢٤	٣٠
	ألف - زمالات جامعة الأمم المتحدة	١١٠-١٢٢	٣٠
	باء - حلقات العمل التدريبية	١٢٣-١٢٤	٣٤
خامسا	- نشر نتائج الأبحاث	١٢٥-١٣٣	٣٥
سادسا	- حالة الجامعة في عام ١٩٩٣	١٣٤-١٤٨	٣٧

المرفقات

الأول	- قائمة بالكتب والمجلات التي نشرتها جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣	٤٤
الثاني	- قرار مجلس جامعة الأمم المتحدة بشأن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	٤٧
الثالث	- البرنامج الأكاديمي لجامعة الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣	٥٠
الرابع	- أعضاء مجلس جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣	٥٢

* نشرت في الأصل في طبعة مستنسخة بوصفها الوثيقة A/49/31 بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٤.

أولا - مقدمة

١ - كان عام ١٩٩٣ من عدة جوانب نقطة تحول جديدة لجامعة الأمم المتحدة. فقد شغلت مقرها الدائم الجديد في طوكيو؛ وأدى ميلاد كيانها المؤسسي الجديد إلى بروز صورتها وتزايد التوقعات منها، من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للدارسين على حد سواء. وبدأ مجلس جامعة الأمم المتحدة العام بعقد دورته التاسعة والثلاثين، التي تواكبت مع مراسم الاحتفال بافتتاح مبنى المقر الدائم في شباط/فبراير ١٩٩٣. وشارك في هذه المراسم السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد فدريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وألقيا خطابين رئيسيين. وفي رسالته في حفل الافتتاح قال الأمين العام:

"إن الجامعة لا بد أن تصبح مستودعا للأفكار ومصدرا للمعلومات والمدارك متاحا للأمم المتحدة بأسرها، ولا بد من تعزيز الروابط القائمة، والأهم من ذلك الاستفادة منها. ومن الضروري أن يجري تطوير نظم جديدة للاتصال مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. وبهذا الشكل، يمكن لجهود الأمم المتحدة أن تستفيد من عمل الجامعة[١]".

٢ - وقد أجرى المجلس، في دورته الأربعين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مداولات بشأن عدة قضايا تتعلق بمواصلة التطوير الأكاديمي والمؤسسي للجامعة. ومن أبرز هذه القضايا ما أعرب عنه المجلس من اهتمام بشأن زيادة تدعيم وتعزيز التساوق العام للأنشطة الأكاديمية للجامعة، خاصة وهي تنتقل إلى ما بعد المنظور المتوسط الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وأكد المجلس أهمية بذل جهود زائدة لإدماج البحوث والتدريب اللاحق للدراسة الجامعية والنشر، ومواصلة تعزيز التفاعل بين مختلف مراكز وبرامج البحوث والتدريب والمؤسسات المرتبطة بشبكات الجامعة والمتعاونة معها.

٣ - ونظر المجلس في التوصيات المقدمة من لجان العمل التابعة له بشأن المسائل البرنامجية والمالية والقانونية، وبشأن تقرير المجلس لعام ١٩٩٣، واتخذ إجراءات بخصوصها. وكان القرار الرئيسي خلال دورة المجلس هو اعتماد ميزانية متساوقة تبلغ ٦٦,٥٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، واعتماد البرنامج الأكاديمي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وللاطلاع على قرار المجلس بشأن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ انظر المرفق الثاني.

٤ - ونظر المجلس في عدة مقترحات بشأن مبادرات أكاديمية جديدة لجامعة الأمم المتحدة. واستعرض تقريرا عن دراسة جدوى لمبادرة مشتركة مقترحة مع مجموعة من الجامعات في كندا لإقامة شبكة بحوث وتدريب مكرسة لمجالات المياه والبيئة والصحة البشرية، تتخذ مقرا لها في أونتاريو بكندا ووافق عليها. كما بحث اقتراحا ببرنامج للنهوض بالقيادات، يكون مقره في الأردن، وطلب إجراء دراسة إضافية عن المسألة، معربا عن الامتنان لحكومة الأردن لعرضها استضافة المبادرة المقترحة في عمان.

٥ - وأحاط المجلس علما بالتطورات المتعلقة بمعهد الدراسات المتقدمة، المزمع إنشاؤه إلى جوار مبنى المقر الجديد في طوكيو. ومن المتوقع أن يبدأ المعهد عمله في منتصف عام ١٩٩٥. وأولي الاهتمام إلى تقرير مرحلي عن إمكانية إنشاء مركز للبحوث والتدريب على دراسة نظم الحكم، في قطالونيا باسبانيا. واستعرض مشروع وثيقة استراتيجية عن أنشطة الجامعة في مجال بناء القدرات، وطلب توسيع نطاق الوثيقة لتشمل استراتيجية مؤسسية شاملة تدمج في ثناياها البحوث وبناء القدرات بصورة أكثر تكاملا وتأخذ في الحسبان ضرورة توحيد الجهود الأكاديمية للجامعة، بما في ذلك النشر. وطلب المجلس أيضا أن تنظر وثيقة الاستراتيجية في معايير انتقاء المؤسسات المتعاونة. وشدد على ضرورة بذل جهود إضافية من أجل إنشاء مراكز تفوق في البلدان النامية، وتعزيزها واستخدامها.

٦ - ووافق المجلس على التقرير الذي قدمه فريق استشاري عن برنامج طويل الأجل للأنشطة التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة في إطار جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وأوضح أن النهج المتبع من قبل الجامعة في إعداد البرنامج يقدم نموذجا لنوع التخطيط الاستراتيجي الذي يوصي به المجلس للجامعة ككل.

٧ - وأقر المجلس نظاما أساسيا جديدا للنشر، وسياسة تتعلق بنشر الأعمال العلمية، ووافق على سياسة جديدة للموظفين في جامعة الأمم المتحدة تتصل بالأحكام والشروط التي تسري على العاملين بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة بالموظفين، كما وافق على جدول أعمال مؤقت لدورته التالية المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٨ - وقرر المجلس أيضا إجراء تقييم داخلي للعمل في إطار المنظور المتوسط الأجل الثاني للجامعة توطئة لإعداد المنظور الثالث.

ثانيا - مركز التنسيق التابع لجامعة الأمم المتحدة: التغيير العالمي والمسؤوليات العالمية - نظرة عامة

٩ - يتركز عمل الجامعة، بموجب ولايتها، على البحث في المشاكل العالمية الملحة التي تتفاقم من جراء التغيير المستمر الذي يمكن أن يجلب غالبا مشاكل جديدة تؤثر على الإنسانية. ونظرا لضخامة المشاكل، فإنها تقتضي أيضا نهجا وأنشطة أكاديمية تختلف في هياكلها عن نهج وأنشطة الجامعات التقليدية، كما تقتضي طرائق جديدة للتعاون. وقد استفادت جامعة الأمم المتحدة من وضعها الفريد داخل منظومة الأمم المتحدة لتطوير طرائق للاستفادة من تعاون المجتمع الدولي للدارسين في إيجاد حلول جماعية.

١٠ - وتستخدم الجامعة منظورها المتوسط الأجل الثاني (١٩٩٠-١٩٩٥)، المعنون "التغيير العالمي والمسؤوليات العالمية"، كمنظور أساسي تتابع من خلاله عملها، لا سيما خلال عقد التسعينات. ويبين المنظور بالتفصيل الطريقة التي ينبغي أن تضطلع بها الجامعة بولايتها لمعالجة المشاكل العالمية الملحة وذلك في خمسة مجالات برنامجية هي: القيم الإنسانية العالمية والمسؤوليات العالمية؛ والاتجاهات الجديدة

في الاقتصاد العالمي؛ واستدامة النظم العالمية لدعم الحياة؛ وأوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا؛ والديناميات السكانية والرفاه الإنساني.

١١ - وهذا التقرير السنوي لجامعة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ يواصل النهج والأسلوب اللذين اتبعا في تقرير عام ١٩٩٢ في محاولة لتركيز الانتباه على عمل الجامعة على مستوى القضايا، ومن أجل مساعدة القارئ على أن يتبين بصورة أوضح كيف تتلاقى عناصرها المختلفة. وهو لذلك لا يقدم تفاصيل عن مشاريع بحثية منفردة، بل يركز على وصف المنظورات والآثار والنتائج المتحققة، من أجل بناء صورة متسقة للمعرفة التي تستقى من بحوث جامعة الأمم المتحدة. وهذه الطريقة في النظر إلى عمل جامعة الأمم المتحدة تتيح فرصة النظر في التغطية الشاملة للقضايا الرئيسية التي تعالجها جهود الجامعة.

١٢ - ويدمج التقرير معا مختلف المبادرات الأكاديمية التي يضطلع بها في إطار الشبكة الدولية لمراكز وبرامج البحوث والتدريب التي تتشكل منها الجامعة. كما يشدد على الطريقة التي يدمج بها النشر والتدريب اللاحق للدراسة الجامعية ليصبحا عناصر متكاملة في الجهود البحثية التي تضطلع بها الجامعة من أجل تعزيز آثارهما. ويرمي التقرير إلى عرض "الأشجار" المكونة لأجزاء برنامج الجامعة بالشكل الذي يسهل معه رؤية "الغابة" المعبرة عن الجامعة في كليتها. ولم يجر سرد الأنشطة وفقا "لوحدات" الجامعة أو الشعبة الأكاديمية في مركز الجامعة، أو مراكز وبرامج البحوث والتدريب، والمؤسسات المرتبطة بها، وسائر الشبكات الأخرى بل جرى تقسيمه إلى أربع مواضيع مناظرة للمجالات البرنامجية الخمسة المذكورة أعلاه على النحو التالي: السلم والحكم (القيم الإنسانية العالمية والمسؤوليات العالمية)؛ والبيئة (إدامة النظم العالمية لدعم الحياة)؛ والعلم والتكنولوجيا (أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا)؛ والتنمية البشرية والاجتماعية (الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي والديناميات السكانية والرفاه الإنساني). إن التقارير المتعلقة بهذه القضايا الأربع لا توفيها حقها بأي حال من الأحوال، كما أنها لا تعكس الاتساع الكامل لأنشطة الجامعة في مجالات البحث وبناء القدرات والنشر. وبالتالي، فإن ما يرد أدناه هو وصف لبعض النتائج الرئيسية التي أسهمت في المعرفة المتولدة عن نشاط جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣.

١٣ - وتأسيس التقرير على هذه المواضيع الأربعة يساعد في فهم الوضع الفريد لجامعة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة أكاديمية (مؤسسة للتعليم العالي رغم لا مركزيتها وتخصصها عالميا) وجهازا مستقلا في منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وبالتالي، تتحمل الجامعة مجموعتين مختلفتين من التوقعات التي يمكن أيضا أن تكون متعارضة. فمن ناحية، تحاول الجامعة فهم طبيعة التغيرات المعقدة المترابطة التي تؤثر في الوضع الإنساني، وهو ما يتطلب جهدا دراسيا على أرقى مستوى. ومن ناحية أخرى، تسعى إلى معالجة قضايا ذات أهمية عالمية من خلال نهج حل المشاكل إسهاما من جانبها فيما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود لحل المشاكل التي تؤثر على الوضع الإنساني.

١٤ - وتختلف المواضيع الأربعة التي يتركز عليها هذا التقرير في تأثيرها على الوضع الإنساني. ولا يمكن النظر إليها على المستوى نفسه أو من خلال المنظور ذاته. ولهذا السبب، تعكس الاستعراضات التالية هذا التنوع في شكل اختلافات في الأسلوب والنهج تتلاءم بدرجة أكبر مع كل موضوع.

١٥ - ويتصل الموضوع الأول بشواغل السلم والحكم، ويركز بصفة خاصة على الدور المستقبلي لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف. وقد اتخذت التحديات النظرية والعملية الناشئة عن الترابط المتنامي بين الدول أساسا لمعالجة الأسباب الكامنة المؤدية إلى الصراعات والعنف وتزايد التهديدات للسلم.

١٦ - ويعنى الموضوع الثاني بالتوصل إلى فهم أفضل للبيئة الطبيعية، باعتبارها عاملا منبثا على نطاق واسع يؤثر على الوضع الإنساني، وللآثار المتنوعة التي يمكن أن يتركها النشاط الإنساني على البيئة. ويرمي النهج الذي تتبعه جامعة الأمم المتحدة إلى المساعدة في التحرك نحو إيجاد قدر من التوازن بينهما لتحقيق تنمية مستدامة بيئيا.

١٧ - ويشمل الموضوع الثالث دور العلم والتكنولوجيا الزاخر بالإمكانات في عملية التنمية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي يمكن أن تنجم عن التلاقي المتزايد بين العلم والتكنولوجيا. ويشدد النهـــج الذي تتبعه جامعة الأمم المتحدة على تعزيز الاعتماد على الذات في المجالات العلمية الحاسمة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٨ - أما الموضوع الرابع فيتصل بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد معا في تشكيل أساس لتحقيق تنمية أكثر عدلا واستدامة، وتتناولها جامعة الأمم المتحدة من خلال الأبحاث النظرية، والانتقادات والمقترحات المتعلقة بالسياسات، وصيغ حل المشاكل.

ثالثا - أعمال الجامعة: قضايا وتحديات

ألف - السلم والحكم

١ - الحكم ومنظومة الأمم المتحدة

١٩ - عملت الجامعة بنشاط على مدى الأعوام في تبين الاتجاهات المتعلقة بالتغييرات الجغرافية السياسية، والنظر مليا في النظام العالمي الجديد الناشئ من مناظير مختلفة. وفي الآونة الأخيرة تركز اهتمام جامعة الأمم المتحدة، على عالمية العلاقات الدولية من منظور زيادة الترابط بين الدول ودور الأمم المتحدة في إدارة هذا الترابط.

٢٠ - وخلال الندوة التي صاحبت احتفالات افتتاح مبنى المقر الجديد لجامعة الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٣، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو عن وجهتي نظر متقاربتين بشأن الحاجة إلى إعادة بناء الأمم المتحدة من أجل القرن الحادي والعشرين. وافتتح الأمين العام النقاش قائلا:

"إن التنمية لم تحتل مطلقا مركز الصدارة [في الأمم المتحدة]. واننا ندرك الآن أن السلم والتنمية لا يمكن فصلهما. فالميثاق لا يميز بينهما. ومع ذلك فإنه في حين يؤدي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دورا رئيسيا في الأمن العالمي، فإن الأمم المتحدة لا تقوم بدور تقريبا في إدارة الاقتصاد العالمي".

وفي المناسبة ذاتها حلل مدير عام اليونسكو القصور الذي تعاني منه المنظومة في التصدي لمشاكل التنمية فقال:

"يجب أن نعترف في هذه المرحلة الفاصلة بجميع أخطاء الماضي، ونأمل في أن تأخذ الأفكار الانمائية الدولية الناشئة في الحسبان تعليم البشر وتدريبهم، والموارد البشرية".

وفي الاجتماع ذاته، وضع الأمين العام إطارا عريضا للتفكير والبحث الموجه نحو السياسات، وقد أدرج هذا الإطار في التقرير الختامي الصادر عن الندوة في عام ١٩٩٣ تحت عنوان "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

٢١ - وتمثل نتائج الأنشطة البحثية التي اضطلعت بها جامعة الأمم المتحدة والاجتماعات العلمية التي عقدتها والمنشورات التي نشرتها في عام ١٩٩٣ مساهمات أولية نحو فهم القضايا المعقدة المتعلقة بولادة النظام العالمي الجديد. وتم على سبيل المثال، في إطار البرنامج المعني بالتعددية ومنظومة الأمم المتحدة، زيادة إحكام صياغة التحليل المنهجي للآثار الضارة الناتجة عن الاتجاهات السائدة في السياسة الاقتصادية العالمية من منظور علم الاجتماع، وهو تحليل بدأ في عام ١٩٩٢. وكانت مناسبة ذلك هي انعقاد ندوة دولية عن الاقتصاد السياسي العالمي والتعددية الجديدة في أوسلو في آب/أغسطس ١٩٩٣ واشترك في تنظيمها جامعة الأمم المتحدة، والشبكة الاسكندنافية للدراسات الانمائية الدولية، والرابطة الاسكندنافية للدراسات الدولية. وفي الاجتماع قام الدارسون وصانعو السياسة بتوسيع نطاق رؤيتهم وأفكارهم بشأن الاقتصاد العالمي إلى ما يجاوز المنظور الاقتصادي.

٢٢ - وجرت دراسة آثار الاصلاحات الموجهة نحو السوق وعمليات التكيف الهيكلي على البُنى الاجتماعية بالتركيز على قطاعات معينة من السكان، مثل النساء، أو على مجتمعات بأكملها في مناطق محددة من العالم مثل أوروبا الشرقية وافريقيا. ويستنتج من تلك الدراسات أن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا من عمليات التكيف الهيكلي التي يشجعها النظام المالي الدولي، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال انهيار القطاع العام، أي انهيار نظم الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والعمالة.

٢٣ - وقد تساعد الورقات التي قدمت في ندوتي طوكيو وأوسلو ومناقشة محتواها في تحريك النقاش بشأن إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد العالمي وصبه في إطار يعزز النمو الاقتصادي في شكل مستدام من منظور إنساني وبيئي على حد سواء. وسوف تتاح الورقات التي قدمت إلى ندوة أوسلو، والتي تعد حاليا

للنشر في عام ١٩٩٤، للاستعمال على نطاق أوسع في المناقشات التي تجرى في المستقبل وفي صياغة السياسات.

٢٤ - إن موضوع تأثير المنظورات المتغيرة للدولة والمجتمع على منظومة الأمم المتحدة الذي يعرضه كتاب يحمل نفس العنوان، يمكن أيضا أن يطلق عليه "التعددية في نظام عالمي متغير ودور الأمم المتحدة" ولكن من منظور الدول القومية. لقد درس مؤلفو هذا الكتاب العلاقات بين الدول والمجتمعات و "النظام العالمي" الذي تمثله مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما بعد عام ١٩٤٥ مقابل الحالة السياسية العالمية المتغيرة في عصر ما بعد الحرب الباردة. وكان هدفهم هو الوصول إلى فهم أفضل لكيفية مشاركة الدول والمجتمعات في النظام المتعدد الأطراف المتغير، وكيف أثرت هذه المشاركة على العلاقات بين الدول وعلى العلاقات الداخلية بين الدولة والمجتمع، وكيف تأثرت منظومة الأمم المتحدة في المقابل، في سياق هذه السلسلة المتصلة من التفاعلات، بالضغوط المختلفة للتغير التي تنادي بها الدول الأعضاء فيها.

٢٥ - أما الكتاب المعنون "التحولات العالمية" فهو نتاج مناقشات مكثفة دارت بشأن الورقات التي قدمت في ندوة عقدت في يوكوهاما باليابان، في ١٩٩٢ وحوار المتخصصين أجري في إطار شبكة برنامج جامعة الأمم المتحدة. وكانت المحصلة عبارة عن استعراض شامل للقضايا المعاصرة. وتناول أحد موضوعات الدراسة الرئيسية التكامل في مجال السياسة وعوامل الشد والجذب بين إرساء قواعد العالمية وإرساء قواعد الديمقراطية كما ترى في مختلف المناطق والثقافات. وعلى الرغم من أن العالمية والديمقراطية ليستا متناقضتين من الناحية النظرية ولا تستبعد إحداهما الأخرى، فإنهما غالبا في صراع مع بعضهما في الواقع. ولإكمال صورة التحول العالمي، تسلط الدراسة الأضواء على الفاعلين الجدد في عملية إرساء قواعد العالمية مثل حركات السكان الأصليين، وحركات إرساء الديمقراطية، والمواطنون والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي. وأولت الدراسة أيضا قدرا كبيرا من التفكير للنظام العالمي الجديد الناشئ، الذي تؤدي منظومة الأمم المتحدة في إطاره دورا هاما في إنفاذ حكم القانون في العلاقات الدولية.

٢٦ - وإلى حد ما، كانت سنة ١٩٩٣ أيضا، سنة التخطيط لعمل إضافي في هذا الموضوع، استنادا إلى الإطار العريض الذي وضعه الأمين العام والمستمد من الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111). وناقشت عدة اجتماعات عقدت في نيويورك وأولستر وبرشلونة وطوكيو خططا تتعلق بالبحث والتفكير وصنع السياسة وأنشطة التدريب في هذا الاطار. وفي اجتماع عقد في نيويورك في نيسان/ابريل ١٩٩٣، اقترح عدد من الأساتذة والدبلوماسيين وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة أن تجري جامعة الأمم المتحدة دراسات عن قضايا تتعلق بالاجراءات المتعددة الأطراف والحكم العالمي، مثل مفهوم سيادة الدول، ومعايير التدخل، والدبلوماسية الوقائية، ودور المنظمات الاقليمية في صون الأمن الاقليمي، وعمليات حفظ السلم. وأدرجت هذه الخطط في برنامج عمل جامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ في إطار الموضوع الشامل "منظومة الأمم المتحدة، والحكم العالمي والأمن".

٢ - الحكم وحل النزاعات

٢٧ - في الوقت الذي واصلت فيه شبكات التليفزيون الدولية عرض مشاهد شبيهة بلوحة الجورنيكا، بصورة يومية تقريبا، لافتة الانتباه إلى أشنع أساليب القسوة البشرية البربرية في أجزاء مختلفة من أوروبا ومن العالم، تحقق تقدم في محادثات السلم في الشرق الأوسط وفي عمليات حفظ السلم في كمبوديا وفي جهود جنوب افريقيا نحو تحقيق المصالحة كما وجدت أمثلة أخرى فعالة للحكم وحل النزاع تعطي آمالا في المستقبل.

٢٨ - وفي الوقت ذاته، بحثت الدراسات التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ القضايا المتعلقة بالانذار المبكر والدبلوماسية الوقائية في حلقة دراسية عقدت في طوكيو في إطار برنامج الحكم وحل النـــزاع. وفـــي حلقـــة دراسية أخرى عقدت في كولرين بايرلندا الشمالية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قام ٣٤ دارسا يمثلون تخصصات واسعة النطاق في مجال علم الاجتماع باستعراض أحدث ما تم التوصل إليه في مجالاتهم وحددوا قضايا رئيسية لإدراجها في إطار برنامج بحثي طويل الأجل عن حل النزاع والقضايا الإثنية. وينطلق البرنامج الجديد الذي سيركز على القضايا الاثنية وحل النزاع والسلم، من الأنشطة البرنامجية الجارية في إطار البرنامج الحالي لحل النزاع الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة ويوسع نطاقها. ويهدف هذا البرنامج الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩٣ على أساس اتفاق للتعاون مبرم بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة أولستر إلى توفير أدوات بحث للدارسين وصانعي السياسة عن طريق انشاء مرافق للاتصالات مثل قواعد البيانات والشبكات ووسائل الدعم الأخرى للأعمال التي يقوم بها الباحثون. وأدرج التدريب أيضا في البرنامج بوصفه عنصرا أساسيا لتدعيم نهج حل النزاعات.

٢٩ - وتناول الأساتذة والعلماء في جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ الجوانب الأخرى للعنف والسلم في إطار ظروف واتجاهات مختلفة. ففي الندوة الافتتاحية التي عقدت في منتصف شباط/فبراير، على سبيل المثال، قال سير جون كندرو الحائز لجائزة نوبل، وهو من المملكة المتحدة، في معرض تناوله موضوع السياسة والعلم:

> "لا يمكنني أن أتخيل أن الجنس البشري يمكن أن يرتكب حماقة تفوق الطريقة التي تقوم بها جميع البلدان، ومن بينها بلدي، بإمداد الناس بأسلحة متقدمة من المفترض أن يقتلوا بعضهم البعض بها. لأنه لو لم يكن الغرض من هذه الأسلحة هو قتل الانسان للانسان فما هو الغرض منها إذا؟"[٣].

٣٠ - وعلى الرغم من أنه قد ينظر إلى العمل الأكاديمي باعتباره عاجزا عن وقف العنف المتزايد في عالم اليوم، فمن المسلم به أن توضيح الجذور والعمليات المؤدية إلى النزاعات يساعد على توقع حدوث انفجارات العنف وتحديد الآليات اللازمة لمنعها أو وقفها. وفي هذا الصدد، صدر منشور لجامعة الأمم المتحدة ضمن محصلة الدراسات التي تجريها حظي بمدح طيب من النقاد هو "حضارة العنف". وتركز دراسات الحالة الواردة في الكتاب على مختلف أشكال العنف، ابتداء من الأشكال التي تؤثر على السكان

الأصليين أو الأطفال أو الأقليات العرقية في المدن الحديثة إلى أصول الجريمة الناشئة عن الاتجار في المخدرات. وكان العنوان الأول في سلسلة الدراسات المتعلقة بموضوع حل النزاع، والتي اتبعت نهجا عمليا بقدر أكبر هو "النهج القائمة على المشاركة في صنع السلم في الفلبين" وهو منشور يستند إلى تجارب ملموسة للاخصائيين الاجتماعيين على المستوى الشعبي.

باء - البيئة

١ - كيف تستوعب في أعمال جامعة الأمم المتحدة؟

٣١ - لا تزال البيئة تمثل مصدر قلق شديد لجميع طوائف المجتمع، ومن بينهم الحكومات والسياسيون والصحفيون ومجموعات العمل الاجتماعي على اتساع نطاقها والدارسون والمواطنون العاديون. وبرزت أهمية التوصل إلى فهم أفضل لقضايا البيئة في السنة الماضية نتيجة لعدد من التطورات منها الكوارث الطبيعية التي وقعت في أجزاء مختلفة من العالم وارتبطت في بعض الحالات بتعديات بيئية. وهناك سبب آخر يؤدي إلى تحسين فهم علاقة البيئة بالبشر، هو المناقشات المتزايدة التي غالبا ما تضع السياسيين في مواجهة العلماء، لاختلافهم على كيفية تفسير اثر الصناعة على البيئة. وتشير جميع هذه التطورات إلى مدى تعقد المشاكل العالمية التي تواجه العالم، وهي مشاكل غالبا ما تتداخل فيها البيئة تداخلا شديدا مع العلم والتكنولوجيا، وإلى أهمية تحسين الفهم الصحيح في التوصل إلى حلول سليمة.

٣٢ - وتأخذ الأنشطة البحثية التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة في الحسبان أن المشاكل البيئية تتراوح بين التمزقات المحلية والتغييرات طويلة الأجل على الصعيد العالمي، التي يمكن أن تكون تغيرات مأساوية. وتستند كذلك إلى الاعتراف بأن عددا كبيرا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تسهم في حدوث هذه التغيرات يجب أن يصبح في وقت مبكر أكثر قابلية للإدامة من الناحية البيئية. ويدرك باحثو جامعة الأمم المتحدة كذلك ضرورة وضع نهج فلسفي مترابط جديد للتصدي لبعض المشاكل المباشرة التي تؤثر على الترابط الحميم بين القضايا البيئية والقضايا الاقتصادية.

٣٣ - وإدراكا من جامعة الأمم المتحدة لقدرتها المحدودة في ميدان توجد فيه مؤسسات أكاديمية ودولية متخصصة عديدة، فإنها تركز على عدد من المجالات التي يمكن أن يكون لها تأثير فيها. وقد تم تجميع الجزء الأكبر من أنشطتها في هذا الميدان تحت عنوان عام هو "إدامة الأنظمة العالمية للمحافظة على الحياة". والقصد من هذه الأنشطة أن تكون بمثابة استجابات لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) تركز على أهمية الاستدامة الايكولوجية المحلية والإقليمية عن طريق اتباع إدارة مناسبة للبيئة والموارد بوصف ذلك وسيلة للنهوض بالوعي تجاه العمل اللازم في مجال البحوث والإجراءات المتعددة الأطراف لفهم التغيرات البيئية العالمية والتأقلم معها. وتنظر أنشطة أخرى في القضايا البيئية من منظور اقتصاديات التنمية بهدف صياغة نظرية اقتصادية عالمية تأخذ في اعتبارها الأنواع العديدة من القيم لموارد العالم البيولوجية والجيوفيزيائية، وتدعو إلى إيجاد أدوات أفضل للمحاسبة والتحليل الاقتصادي لقياس الأثر البيئي للقرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي.

٢ - البيئة مقابل الموارد

٣٤ - تركز العمل في عام ١٩٩٣ في إطار برنامج إدامة الأنظمة العالمية للمحافظة على الحياة في مجالين رئيسيين أساسا هما: إدارة البيئة والموارد - الإدامة المحلية والاقليمية، والتغير البيئي العالمي والإجراءات المتعددة الأطراف. واعتمد جزء من العمل على أنشطة سابقة بينما يقوم الجزء الآخر بصياغة اتجاهات جديدة. ويتناول العمل أيضا مشاكل محددة ناشئة وحالية ذات أهمية بالنسبة للأمم المتحدة. وينصب النشاط الرئيسي هنا على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. واتخذت في عام ١٩٩٣ خطوات لوضع برنامج جديد عن التنمية المستدامة بيئيا. وبناء على طلب من رئيس الجامعة، طلب إلى فريق استشاري إعداد تقرير لتحديد الاتجاهات العامة واقتراح مسارات للعمل لهذا البرنامج. وعلى أساس تقرير هذا الفريق جرى وضع برنامج للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.

٣٥ - وتقدم الجامعة بهذه الأنشطة مساهمات متواضعة لكنها هامة في جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة عن طريق تعزيز أثر وجهات نظر الأكاديميين والعلماء على القرارات في مجال السياسات والقرارات العملية. ويرد فيما يلي وصف للطريقة التي أسهم بها البحث والتدريب والنشر في مجال المسائل البيئية الهامة في السنة الماضية في الوفاء بأهداف الجامعة في إطار موضوع المنظور المتوسط الأجل الثاني: التغير العالمي والمسؤوليات العالمية، والطريقة التي أسهم بها العمل في هذا المجال الشامل والمهم، إلى جانب المجالات الأخرى في برنامج جامعة الأمم المتحدة، في فهم النسيج المعقد للوضع الإنساني الحالي.

٣٦ - وتركزت الأنشطة التي تنظر إلى المشكلة من منظور الإدامة المحلية والإقليمية على مجال عريض من الأعمال، من بينها ايكولوجيا الجبال، والتنمية المستدامة، والموارد الطبيعية في افريقيا وآفاق الاستدامة البيئية.

٣ - إدارة الأنظمة الايكولوجية الجبلية المعقدة

٣٧ - ينصب الاهتمام الرئيسي لمشروع النظام الايكولوجي والتنمية المستدامة للجبال على تعزيز البحث والنشر الفعال لنتائج البحوث في هذا الميدان المهمل نسبيا المتعلق بالتنمية الايكولوجية المستدامة للمناطق الجبلية في العالم. وتركز النهج المستخدمة على التوصل إلى طرق متعددة التخصصات ونهج منتظمة لإدارة الأنظمة الايكولوجية الجبلية المعقدة، وتهدف إلى المساعدة في دمج الهدفين المتباينين في الغالب وهما الحفاظ على البيئة والتنمية. واستند العمل على بحوث سابقة أجرتها جامعة الأمم المتحدة عن المناطق الجبلية وزراعة الأحراج واستغلالها واستخدام الأراضي في المناطق الاستوائية الرطبة والأنظمة الايكولوجية في الأراضي المرتفعة وتأثيرها على الأراضي الواطئة وموارد المياه، والأنظمة الايكولوجية الاستوائية. وتستفيد الأعمال الحالية في مجال المعرفة بالمجال الحيوي للأرض وبالأنظمة الفيزيائية لدعم الحياة وفهمها من بحوث سابقة أجريت في مجال الجيوفسيولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية.

٣٨ - وينصب الزخم الرئيسي للمشروع على بناء القدرات في البلدان النامية. ومن ثم جرى تقديم الدعم لإنشاء وتشغيل عدد من الرابطات الاقليمية التي تضم علماء في مجال الجبال. واشتركت رابطتان من هذه الرابطات في فعاليات مهمة في عام ١٩٩٣. فقد عقدت الرابطة الافريقية للجبال مؤتمرها وحلقة عملها الثالثة في كينيا في آذار/مارس بمساعدة من المشروع عن موضوع "تخطيط الاستخدام المستدام للموارد الجبلية الافريقية". ونظمت حلقة العمل بالتعاون بين جامعة الأمم المتحدة ومعهد الموارد الطبيعية في افريقيا، وحضرها ٥٠ مشتركا من ١١ بلدا افريقيا و٣ بلدان غير افريقية. وانشئت رابطة الجبال الواقعة على حواف شرقي آسيا والمحيط الهادئ، واقترن انشاؤها بعقد حلقة عمل في نيوزيلندا في أيار/مايو عن "جبال حواف غربي المحيط الهادئ". وحضر حلقة العمل نحو مائة مشترك من بينهم ممثلون لاستراليا واندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة ومقاطعة تايوان الصينية وكوريا الجنوبية والصين والفلبين وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وعرض فيها ما يزيد على ٥٠ ورقة. وستنشر مجموعة منتقاة من الورقات كطبعة خاصة من مجلة جامعة الأمم المتحدة "البحث والتطوير في مجال الجبال".

مجلات البيئة

دخلت المجلة الفصلية "البحث والتطوير في مجال الجبال" حاليا عددها الثالث عشر. وتضمن كل عدد من أعداد المجلة الأربعة الصادرة في عام ١٩٩٣ ما يتراوح بين ثمانية إلى عشرة مقالات علمية أعدتها شبكة رائدة من العلماء عن التنمية المستدامة للجبال والمناطق المرتفعة في العالم، يمثلون نهجي العلـــوم الطبيعية والاجتماعية على السواء.

وأثناء السنة، صدرت أربعة أعداد من "ملخصات لمنتخبات من تكنولوجيات الطاقة الشمسية". وأرسلت أيضا استبيانات تقييمية لالتماس ردود عليها تتعلق بوضع خطة جديدة للمجلة وتوزيعها.

وتواصل جامعة الأمم المتحدة بالتعاون مع بترووورث وهاينمان، نشر مجلة "التغير البيئي العالمي: الأبعاد البشرية والمتعلقة بالسياســـة". وحصلت هذه المجلة الفصلية، وهي الآن في عامها الثالث، على قبول سريع بوصفها واحدة من المجلات الرائدة في هذا الموضوع. وتتناول المجلة الأبعاد البشرية والإيكولوجية والأبعاد المتعلقة بالسياسات العامة للعمليات البيئية التي تهدد استدامة الحياة على الأرض. وعلاوة على المقالات العلمية التي تخضع لنقد صارم من النظراء، تضم المجلة فصلا عن "مرشد جامعة الأمم المتحدة" تعرض فيه بانتظام التقارير التي أعدتها الشعبة الأكاديمية عن الأنشطة الجارية للجامعة. وكرس عدد خاص من المجلة (آذار/ مارس ١٩٩٣) لدراسات حالة وطنية تتناول القدرات المؤسسية على إجراء تخفيضات في غازات الدفيئة عملا بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣٩ - وهناك مشروع بحثي رئيسي عن جبال أواسط آسيا المستعرضة، إلا أنه يعاني انتكاسة بسبب تعطل العمل الميداني في جبال بامير بطاجيكستان نتيجة لاضطرابات سياسية خطيرة. ومع ذلك فإن أعمال المشروع مستمرة في أماكن أخرى من المنطقة. ويجري العمل بصورة مرضية في دراسة عن "آثار التنمية على الفقر في الريف والسكان من الأقليات وبيئة الجبال في شمالي يونان بالصين"، بدعم من مؤسسة فورد. ووضع اقتراح من أجل مرحلة جديدة من المشروع تحت عنوان "الفيضانات في بنغلاديش: تحليل وفهم العملية في دراسات الحالة التي أجريت في قرننا الحالي" يتناول دور جبال الهيملايا وتنميتها في التسبب في حدوث فيضانات خطيرة في سهول أدنى الوادي.

٤ - الحالة الافريقية

٤٠ - تستند أنشطة الموارد الطبيعية في افريقيا إلى الحاجة الملحة إلى تحسين قدرة البلدان الافريقية على إدارة وإنعاش الموارد الطبيعية والبيئة في قارتها بجهودها الذاتية. وينصب التركيز على تعزيز المؤسسات الوطنية في افريقيا وتعبئة طاقات العلماء والخبراء التكنولوجيين في جميع أنحائها وتزويدهم بالقدرة على استنباط وتطبيق المعرفة والتكنولوجيات الابتكارية اللازمة للعمل المنتج ولصياغة خيارات الخطط والسياسات، وعلى زيادة تفهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بالموارد الطبيعية في سياق التنمية المعتمدة على الذات. واتجه تركيز الأنشطة في بادئ الأمر نحو (أ) حفظ التربة والمياه وإدارتهما، (ب) المحاصيل الغذائية وسائر النباتات الافريقية المحلية المفيدة، (ج) تنمية الموارد المعدنية.

٤١ - واكتمل في عام ١٩٩٣ جزء كبير من الدراسات الاستقصائية الميدانية التي بدأ اجراؤها في عام ١٩٩٢، وأعدت تقارير عن (أ) المحاصيل الغذائية والنباتات الافريقية المحلية المفيدة وإعدادها كطعام، والحدائق المنزلية؛ (ب) التربة والموارد المائية، حفظهما وإدارتهما ومعوقات استغلالهما للتنمية المستدامة؛ (ج) الموارد المعدنية والمسائل المقترنة بإدارتها لضمان تنميتها المستدامة؛ (د) النباتات الافريقية المحلية المفيدة، مع التركيز الخاص على النباتات الطبية والمسائل المقترنة بإدارتها؛ (هـ) تقييم مدى استخدام المحاصيل الغذائية التي تزرع أو تنتج في افريقيا والمواد الغذائية المستوردة، في إعداد المأكولات التي تقدم في الفنادق وغيرها من أماكن تقديم الطعام. ويجري التخطيط حاليا من أجل عقد مؤتمر لاستعراض هذه التقارير ونشرها.

٥ - التفاعل بين الأنشطة المادية والبشرية

٤٢ - يتجه تركيز الأنشطة في مجال آفاق الاستدامة البيئية صوب التفاعلات المعقدة بين الأنشطة المادية والبشرية في تغيير البيئة لا سيما في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية في العالم، وتأثيرها في حصول الاستدامة. ويتمثل الهدف الشامل لهذه الأنشطة في تعزيز التنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا عن طريق البحوث الأساسية والتطبيقية والتدريب والنشر. ولهذا الغرض، استهلت سلسلة من الدراسات الإقليمية في أنحاء مختلفة من العالم النامي.

٤٣ - وتمثل أحد هذه الأنشطة في عقد مؤتمر في أكرا في آذار/مارس ١٩٩٣ عن آفاق الاستدامة في إدارة البيئة والموارد في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استضافته جامعة غانا بمشاركة جامعة الأمم المتحدة ومعهد الموارد الطبيعية في افريقيا. واجتمع في هذا المؤتمر ٣٢ مشتركا من ١٠ بلدان افريقيا وبعض البلدان الأوروبية ومن منظمات دولية مختلفة. وافتتحت المؤتمر السيدة كريستيان أمواكو نواما وزيرة البيئة في حكومة غانا، التي كانت أول من يتقلد هذا المنصب الجديد في بلدها. وصدر عن هذا المؤتمر تقرير قصير ونشر عنه عدد من المقالات في المجلات العلمية الدولية. ويجري حاليا العمل في تحرير أوراق المؤتمر لإصدار كتاب كامل عنه.

٤٤ - وتشكل الأنشطة البشرية جزءا أساسيا من دراسة السكان وإدارة الأراضي والتغير البيئي، التي تؤكد ما للنمو السكاني المتواصل من عواقب عالمية وإقليمية ومحلية على إدارة الأراضي، ومن ثم، على البيئة. واكتسبت هذه الدراسة زخما خلال عام ١٩٩٣، وهي تركز على مجموعات من البحوث الميدانية في مناطق مختلفة للحيازات الصغيرة من الأراضي في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية من العالم. وأنشئت مجموعات بحثية في الأمازون بالبرازيل، وغرب افريقيا (غانا)، وشرق افريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا) ومقاطعة تايلند/يونان الشمالية التابعة للصين، ونيبال، ومرتفعات بابوا غينيا الجديدة. وأقيمت روابط أيضا مع أنشطة أخرى تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة منها أنشطة تتعلق بالبيئة الجبلية والتنمية المستدامة وأنشطة تنفذ في معهد الموارد الطبيعية في افريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة وبرامج أخرى متصلة بهذا المجال. وللمساعدة في نشر المعلومات عن أنشطة السكان وإدارة الأراضي والتغير البيئي، أنشئت رسالة إخبارية نصف سنوية بعنوان "السكان وإدارة الأراضي والتغير البيئي: أخبار وآراء". وصدر العدد الأول من هذه الرسالة في تموز/يوليه ١٩٩٣. وعلى إثر التقدم بطلب للحصول على تمويل خارجي كبير، وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عرض الموضوع للتمويل عن طريق مرفق البيئة العالمية.

٤٥ - وترتبط المياه أيضا ارتباطا وثيقا بالأنشطة البشرية وتمثل جانبا آخر من الشواغل البيئية، وأصبحت معوقا رئيسيا للتنمية ومصدرا محتملا للنزاع بين بلدان الشرق الأوسط. ومن الأنشطة التي اشتركت فيها جامعة الأمم المتحدة، تنظيم "محفل مياه الشرق الأوسط" الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٣ في القاهرة بالتعاون مع رابطة الموارد المائية الدولية. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لهذا المحفل الذي ضم معظم بلدان الشرق الأوسط في المساعدة على التوصل إلى اتفاقات ذات فائدة متبادلة تتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد المائية الدولية الشحيحة المتاحة. واعتبر هذا المحفل مساهمة مهمة في محادثات السلم في الشرق الأوسط: إذ أن ١٧ شخصا ممن اشتركوا فيه يسهمون الآن في محادثات السلم الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية. واشتركت مطبعة جامعة الأمم المتحدة ومطبعة جامعة أكسفورد بالهند في إصدار كتاب حجة بعنوان "مياه الشرق الأوسط الدولية" يستند إلى الورقات العلمية المقدمة في المؤتمر.

٤٦ - وأصبحت الطاقة مرادفا للتنمية الصناعية والتقدم في العديد من أنحاء العالم. ونظر إليها في السنوات الأخيرة نظرة ناقدة من حيث ضررها البيئي ومن حيث البحث عن مصادر بديلة لها. وفي عام ١٩٩٣ اشتمل العمل في مجال الطاقة على مواصلة التعاون مع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالة الإيطالية للتكنولوجيا الجديدة والطاقة والبيئة، في إعداد دراسة جدوى، وجمع

أموال، وتنفيذ نشاط نموذجي لإنشاء شبكة من مراكز الدراسات المتقدمة ذات نطاق دولي معنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتم إعداد تقرير مرحلي في إطار دراسة الجدوى، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عقدت في كاستيل غندولفو بإيطاليا الندوة الثانية المعنية بتسخير الطاقة المتجددة لأغراض البيئة والتنمية: بناء القدرات في البلدان النامية. وبحثت أيضا إمكانية قيام الأمم المتحدة بعقد اجتماع خبراء لوضع برنامج للأمم المتحدة للبحث والعمل على النطاق العالمي في مجال الطاقة يمتد داخل القرن ٢١. وتعين إرجاء الحلقة الدراسية التي كان من المزمع عقدها عن الطاقة والتنمية والبيئة. (وترد معالجة لمسائل الطاقة أيضا في إطار برنامج التغير العالمي المستقبلي والنمذجة).

٦ - الدور الرئيسي للأنشطة البشرية

٤٧ - لما كانت الأنشطة البشرية عاملا أساسيا من عوامل التغيرات التي تحدث في البيئة العالمية، فإن هذه الدراسات تجمع بين علماء الطبيعة وعلماء الاجتماع لفهم الأسباب الانثروبولوجية والآثار الاجتماعية والاقتصادية بصورة أفضل. وتستهدف هذه الدراسات فضلا عن ذلك الحصول على تأييد قاعدة عريضة من الجمهور وتعزيز الجهود المتعددة الأطراف من أجل اعتماد استراتيجيات ترمي إلى منع أو تخفيف آثار التغير البيئي غير المرغوبة، وتنفيذ سياسات لمعالجة تدهور البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بيئيا.

٤٨ - واكتملت عدة أنشطة في عام ١٩٩٣ أو انتقلت الى مرحلة جديدة. وصدر في شباط/فبراير ١٩٩٣ كتاب رئيسي جديد بعنوان "التغير البيئي والقانون الدولي". وهناك أيضا كتاب عن "التغير البيئي والإدارة العالمية" حرره أوران يانغ وجورج ديمكو وكيلابارتي راماكريشنا، وتعده الآن للنشر مطبعة جامعة الأمم المتحدة والمطبعة الجامعية في نيو انغلاند. وبلغ مشروع تقييم المخاطر العالمية والمناطق البيئية الحرجة مرحلة إعداد التقرير. ويجري الآن اخراج المجلد الرئيسي عن المقارنات الدولية، الذي حرره روجيه وجان إكس. كاسبيرسون وستنشره مطبعة جامعة الأمم المتحدة. وبلغ مشروع الأيض الصناعي نهاية مرحلته الأولى بإعداد كتاب "الأيض الصناعي: إعادة تشكيل الهياكل من أجل التنمية المستدامة" الذي حرره روبرت يو. ايريس واودو س. سيمونيس وستنشره مطبعة جامعة الأمم المتحدة، وهو الآن تحت الطبع.

٤٩ - وعقدت في مقر جامعة الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٣، ندوة عن إعادة التشكيل الايكولوجي، لتقديم تقرير عن المرحلة الأولى من المشروع والتخطيط لمزيد من الأنشطة في هذا المجال. وتمثل إعادة التشكيل الايكولوجي أحد المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال جامعة الأمم المتحدة للقرن ٢١، وستشتمل على أنشطة متابعة مشروع الأيض الصناعي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، نظمت جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مركز الحياة الايكولوجية الياباني مؤتمرا دوليا حول الإدارة الايكولوجية ركز على دور القطاع الخاص، جرى فيه أيضا الإفادة عن نتائج المشروع.

المنشورات البيئية العالمية

"نظام الدفيئة العالمي: من يدفع الثمن؟" يعالج هذا المنشور مسألة رئيسية من مسائل المفاوضات الدولية بشأن اتفاقية تغير المناخ، ويشتمل على وجهات نظر الجنوب والشمال على السواء، ويوفر خلفية هامة لمفاوضات منظومة الأمم المتحدة والمفاوضات المتصلة بها.

وأصدر المؤتمر المعقود في عام ١٩٩١ في يوغياكارتا باندونيسيا بشأن "العمل من أجل مستقبل بيئي مستدام لمنطقة جنوب شرق آسيا" كتابا بعنوان "المستقبل البيئي في جنوب شرق آسيا: البحث عن الاستدامة"، حرره هارولد بروكفيلد مع إيفون بايرون، ونشرته مطبعة جامعة الأمم المتحدة في وقت سابق من العام الحالي. ووصف أحد النقاد الكتاب بأنه مساهمة هامة في هذا المجال لأنه يوفر نهجا جديدة ومبتكرة في قالب مختصر لمعالجة مشاكل الاستدامة والتنمية البيئية، وقال إنه يتناول المسائل الملحة في جنوب شرق آسيا، وتمنى أن يوليه مقررو السياسات اهتماما عميقا.

٥٠ - وفي عام ١٩٩٣ اتجه التركيز الرئيسي في مجال إدارة المحيطات، نحو الاشتراك مع المعهد الدولي للمحيطات في رعاية المؤتمر الحادي والعشرين للسلم في البحار الذي عقد في أيلول/سبتمبر في توياما، باليابان، وهو المؤتمر المعني بموضوع "إدارة المحيطات: نموذج للبحار الإقليمية في القرن ٢١" ونحو اتمام تحرير المخطوطة الصادرة عن المؤتمر التاسع عشر للسلم في البحار المعني بموضوع "إدارة المحيطات: الآليات المؤسسية الوطنية والإقليمية والعالمية للتنمية المستدامة في المحيطات"، الذي نظمه المعهد الدولي للمحيطات بالاشتراك مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وجامعة الأمم المتحدة، في عام ١٩٩١. وستنشر الكتاب مطبعة جامعة الأمم المتحدة.

٥١ - ومن ضمن الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في عام ١٩٩٣، تنظيم الدورة الاستثنائية لتقييم الآثار البيئية: المسائل المنهجية والحالة الراهنة في إطار مؤتمر الرابطة الدولية لتقييم الآثار، وهي الدورة التي عقدت في شانغهاي بالصين، في شهر حزيران/يونيه وكانت نقطة الانطلاق الى مشروع أطول أجلا في هذا المجال يستند الى بحوث أجرتها جامعة الأمم المتحدة في وقت سابق.

٧ - البيئة في المنظور الاقتصادي

٥٢ - أصبحت العلاقة المهمة بين الشواغل البيئية والاقتصاد أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة، لا سيما مع زيادة اهتمام الفكر الاقتصادي بالأثر المحتمل على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية الناجم عن مقارنة التكلفة بالفائدة الاجتماعية والبيئية للمشاريع الاستثمارية. ومن خلال الاقتصاد البيئي، تقوم جامعة الأمم المتحدة في الوقت الحالي باجراء دراسات حالة، ووضع نماذج قياسية للعلاقات بين البيئة والتنمية، وتحليل البيانات والسياسات. وتشمل المواضيع المندرجة في أربعة من المشاريع، الإطار القانوني للاقتصاد البيئي،

وأساليب إعداد الحسابات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار التدهور البيئي، وسلوك الاقتصاد الجزئي والتغيرات القطاعية، لا سيما في الزراعة، وعملية صنع القرار في إدارة الخدمات البيئية.

٥٣ - وينطوي أحد المشاريع على إعداد مجموعة من الدراسات الموثوقة عن البيئة والتنمية، ويركز آخر على إعداد كتاب دراسي عن اقتصاد الموارد البيئية. ويتعلق المشروع الثالث بسلسلة محاضرات في الاقتصاد البيئي تقدم في الفصول الصيفية لجامعات البلدان النامية. ويركز المشروع الرابع على إعداد سلسلة من دراسات الحالة الموجهة نحو الجوانب الاقتصادية والسياسية للحماية البيئية العالمية. ومن بين ما انتجه هذا المشروع منشور بعنوان "اقتصاد المشاعات عبر الوطنية" وتقرير عن "اتفاق بيئي عالمي من أجل التنمية المستدامة: الموارد اللازمة والآليات".

٥٤ - وجاء أحد النواتج في ثلاثة مجلدات شملت: البيئة والمسائل الانمائية الناشئة، واقتصاد المشاعات عبر الوطنية، وكتاب دراسي عن اقتصاد البيئة. وفضلا عن ذلك، عقدت حلقتا تدريس إقليميتان، الأولى في كولومبو، بسري لانكا، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لأساتذة الاقتصاد في جامعات البلدان النامية، والثانية في مالطة في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٣. ومن المخطط مواصلة هاتين الحلقتين وغيرهما من جهود النشر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعهد الدولي للاقتصاد الأيكولوجي، التابع للأكاديمية السويدية الملكية للعلوم.

٨ - المسائل ذات الصلة

٥٥ - ومن بين الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمسائل البيئية، استهلال مشروع للحد من الكوارث الطبيعية استجابة لعقد الأمم المتحدة الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وجرى على نحو فعال التعاون مع المبادرة العالمية للاحتياط للزلازل، وهو برنامج أقره العقد الدولي للحد من الكوارث، ومع المركز الدولي لهندسة التخفيف من حدة الكوارث، التابع لجامعة طوكيو. ونظمت في أوكيناوا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ دورة لفرقة عمل بعنوان "نحو الحد من الكوارث الطبيعية"، تتصل بالمؤتمر الدولي لعلوم المحيط الهادئ. ومن المزمع إصدار عدة منشورات والاضطلاع بأنشطة متابعة في هذا المجال.

٥٦ - ونوقشت في المؤتمر الثالث في سلسلة المؤتمرات المعنية ببرامج التغير والمنظور العالميين، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المستدامة في الإطار العريض للطاقة والاقتصاد والبيئة. ونظم هذا المؤتمر تحت عنوان "البيئة العالمية والطاقة والتنمية الاقتصادية" بالاشتراك مع المركز الانمائي الدولي في اليابان، بدعم من حكومة اليابان مع وكالة التخطيط الاقتصادي، ووكالة البيئة، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة الدولية والصناعة، بالإضافة الى الجمعية اليابانية للطاقة والموارد، ومعهد المهندسين الكهربائيين في اليابان، والجمعية اليابانية للمهندسين الميكانيكيين، والرابطة اليابانية للاقتصاد وعلم القياسات الاقتصادية. ويجري حاليا إعداد كتاب عن هذا المؤتمر للنشر.

منتديات عامة بشأن التنمية

شارك عدد من العلماء والاخصائيين البيئيين المعروفين في المنتديات العامة لجامعة الأمم المتحدة المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة التي عقدت في مقر جامعة الأمم المتحدة في طوكيو في عام ١٩٩٣.

ففي كانون الثاني/يناير أدلى الاستاذ إدوارد د. غولدبرغ الحائز لجائزة تايلر، وهو من مؤسسة سكربس لعلم المحيطات في كاليفورنيا ورئيس الهيئة الدولية لمراقبة بلح البحر بكلمة في موضوع "حيز المنطقة الساحلية: موضع للنزاع.".

وفي آذار/مارس، قام الفريق، المكون من الأساتذة أسيت ك. بيسواس، وجون ديركس، وخوسيه توندیسي الذي أجرى دراسة جدوى إنشاء مركز للبحث والتدريب/برنامج البيئة والصحة، بمحاضرة الجمهور عن المسائل المتصلة بذلك.

وقام الدكتور كيرك ر. سميث من مركز الشرق - الغرب في هاواي، والذي اشترك في تحرير الكتاب الصادر عن جامعة الأمم المتحدة تحت عنوان "النظام العالمي للدفيئة"، بإلقاء محاضرة في يوم البيئة العالمي في حزيران/يونيه بشأن "أهم رسم بياني في العالم"، يغطي الصلات بين استخدام الطاقة والضرر البيئي وزيادة السكان وما ينجم عن ذلك من ضرورة الزيادة الفعالة في كمية الطاقة المتاحة لأفقر الفئات في العالم مع خفض الكمية التي تستخدمها أغنى الفئات.

وأدلت السيدة اليزابيث داودزويل، المديرة التنفيذية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ببيان في حزيران/يونيه حول "توجهات جديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية."

وقامت الاستاذة اليزابيت مان بورغيز مؤسسة المعهد الدولي للمحيطات ورئيسته، بإدارة مناقشة لفريق من الخبراء في أيلول/سبتمبر بشأن "ادارة المحيطات لأغراض التنمية المستدامة: توجهات مستقبلية". وضم فريق الخبراء عددا من الشخصيات الهامة في ميدان ادارة المحيطات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، جرى الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بمحاضرة ألقاها الاستاذ تسونيو كاتاياما مدير المركز الدولي لهندسة تخفيف حدة الكوارث والرئيس المشارك للمبادرة العالمية للتأمين ضد الزلازل، بعنوان "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: هل نحن نتعقب حلما؟"

وفي كانون الثاني/يناير عقد منتدى البيئة العالمية الثاني لجامعة الأمم المتحدة، وهو حلقة دراسية عامة سنوية ترعاها شركة أوباياشي للتشييد، وكان موضوعها "تغير البيئة في الغابات المطيرة والأراضي الجافة" واجتذبت جمعا غفيرا الى قاعة المؤتمرات الدولية بمقر جامعة الأمم المتحدة. وكان أهم المحاضرين الدكتور مارتن و. هولدغيت، المدير العام للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والدكتور إدوارد س. آينسو، رئيس اتحاد عموم افريقيا للعلم والتكنولوجيا. وأعدت الشعبة الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة تقريرا عن المنتدى وقامت بنشره.

جيم - العلم والتكنولوجيا

١ - مساهمات جامعة الأمم المتحدة

٥٧ - لا يمكن لأي بلد أن يأمل في تحقيق تنمية اقتصادية ذات شأن دون التنمية الكافية لقدراته على مواكبة أحدث ضروب التقدم في العلم والتكنولوجيا. وفي حين أن عوامل رئيسية كالأرض والعمل ورؤوس الأموال ما زالت ذات أهمية حاسمة في كيفية توزيع ثروة الدول، فإن العلم والتكنولوجيا والسياسات الملائمة لاستخدامهما ستكون العامل الذي يحدد نجاح الدول في العقود المقبلة. فالتقدم الجاري إحرازه في علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء يؤدي على نحو سريع الى ظهور مواد جديدة، بدأت تحل محل المواد الخام التقليدية. والتكنولوجيات الجديدة في ميادين الالكترونيات الدقيقة وعلم الإنسان الآلي وعلم معالجة المعلومات آخذة بالفعل في إعادة تشكيل الأنماط التقليدية لتقسيم العمل بصورة جذرية. وبالنظر الى هذا السيناريو، فإن من الممكن أن تزيد التطورات المتسارعة في العلم والتكنولوجيا من حدة المشاكل على الصعيد العالمي. كما يمكن لهذه التطورات أيضا أن تكون منبعا محتملا يمكن العثور فيه على حلول للمشاكل ذاتها. بيد أنه مع زيادة كمية المعلومات العلمية ومعدل الابتكار التكنولوجي على نحو لم يسبق له مثيل، فإن الفوارق بين الدول، من حيث الوصول الى هذه المعلومات والتكنولوجيا وتطبيقها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، آخذة في الازدياد. كما بدأت المسائل الأخلاقية تصير موضع قلق كبير.

٥٨ - وأدت الأهمية المتزايدة للأبحاث الأساسية في ميادين التكنولوجيا رفيعة المستوى الى نمو كبير في مشاركة المصالح الاقتصادية في مجالات كانت فيما مضى موضع اهتمام الأكاديميين بدرجة رئيسية. وقد طلب الى الجامعات أيضا أن تزيد من فعاليتها من حيث التكاليف ومن توجهها نحو التطبيقات التكنولوجية، التي دخل كثير منها ميدان الاهتمام التجاري. وأدى هذا الاهتمام الى زيادة خصخصة نتائج الأبحاث الأساسية، مع لجوء الحكومات والشركات الى تقييد الاطلاع على التطورات العلمية والتكنولوجية وتدفق المعلومات المتعلقة بها. وحمل ما خلفه ذلك من أثر على تقدم العلوم الأساسية وتطبيقها العلماء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء على الإعراب عن قلقهم إزاء الأثر الذي يمكن أن يتركه هذا الاتجاه في نهاية المطاف.

٥٩ - وتركز أبحاث الجامعة في هذا المجال على تحديد مخاطر وفوائد التغيرات المتسارعة في العلم والتكنولوجيا وهي تؤثر على التنمية في أجزاء مختلفة من العالم. ويشمل جزء من هذا العمل محاولة تحديد أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي التي يمكن أن تحل المشاكل في الدول في جميع مراحل التنمية. وتتصل أعمال أخرى، يولى فيها اهتمام كبير لنقاط التفاعل بين النظم التعليمية والأبحاث الأساسية والتطبيقية والإدارة التكنولوجية، بوضع نهج لمعاودة النظر في السياسات من أجل أن يجري دون قيود بلورة فوائد العلم والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية، وخاصة على يد الدول المحتاجة لها. ومن الأهداف الرئيسية للعمل في هذا المجال تعزيز ما في البلدان النامية من مؤسسات عاملة في مجالي التكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية الدقيقة. وتجري في هذا المجال أيضا محاولة زيادة وصول البلدان النامية الى الجديد من المعلومات العلمية والتكنولوجيات. وتحاول أبحاث جامعة الأمم المتحدة فهم مسألة العلم والتكنولوجيا عن طريق تناولها من وجهات نظر وتخصصات علمية ومجالات عمل شتى، مثل الاقتصاد، وصياغة السياسات، والتطورات التقنية، ووضع المقررات الدراسية، وتدريب المتخصصين. ومن ثم، تركز أساسا على جوانب كالآثار التي يمكن أن يتركها الجديد من التكنولوجيات والعلم والتكنولوجيا على التنمية وتحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال التكنولوجيا الحيوية، وهو مجال أساسي في التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز قدرة البلدان النامية على التعامل مع مجالي المشغلات الدقيقة والمعلوماتية ذوي التقنية رفيعة المستوى.

٢ - تعزيز الاعتماد علىالذات

٦٠ - يجري العمل حاليا في تكنولوجيا برامج الحواسيب لمساعدة البلدان النامية على بلوغ الاعتماد على الذات. وينصب التركيز على المساعدة في وضع برامج حاسوبية متقدمة وبرامج حاسوبية محلية عن طريق التركيز على تقنيات وأدوات التصميم التي تتخذ من حسابات التفاضل والتكامل منحى لها، وذلك من خلال التدريس للخريجين؛ واجراء الأبحاث، وخاصة في مجالات النمذجة في ميدان التطبيقات وتحديد الاحتياجات، ومنهجيات البرمجة.

٦١ - وكان النشاط الرئيسي بين الأنشطة التي جرى فيها اعداد برامج حاسوبية متقدمة أثناء العام يتمثل فيما جرى في أيلول/سبتمبر من بدء المرحلة الاستكشافية لمشروع لوضع نظام حاسوبي للسكك الحديدية للصين. وبدأ خمسة زملاء التدريب على تقنيات متقدمة لوضع برامج حاسوبية على درجة عالية من السلامة يتم بها تحديد الجداول الزمنية للقطارات المسافرة بين تسينسو وهان، أكثر ممرات السكك الحديدية في الصين ازدحاما بالقطارات، وتوجيه هذه القطارات ورصدها والتحكم فيها. وستستمر المرحلة الاستكشافية ستة أشهر . وتقتضي الخطط الموضوعة تنفيذ مرحلة بيان عملي مدتها تسعة أشهر تعقبها مرحلة لنقل التكنولوجيا مدتها تسعة أشهر في عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وتدريب ما مجموعه ٢٠ زميلا.

٦٢ - وعقدت حلقات عمل تدريبية لزيادة الوعي بأحدث التقنيات والأدوات الصناعية والبحثية في مجال التطوير الفني للبرامج الحاسوبية الموثوقة. وعقدت أولى هذه الحلقات في نيسان/أبريل بالمعهد الآسيوي للتكنولوجيا في تايلند، وحضرها مشاركون من خمس جامعات تايلندية وثلاث شركات. وعقدت الحلقة

الثانية في أيار/ مايو في معهد المعلوماتية في هانوي بفييت نام وضمت مشاركين من المعهد الآسيوي للتكنولوجيا وست جامعات فييتنامية وأربع شركات.

٦٣ - وركز البحث أثناء العام على جوانب شتى من أدوات حساب التفاضل والتكامل وغيرها من الأدوات الرياضية لأغراض وضع البرامج الحاسوبية وعلى ظروف وضع البرامج الحاسوبية بمساعدة الحواسيب، وعلم الانسان الآلي، ودعم اللغة المنغولية. وتم بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) اجراء تحليل لفكرتي اعتماد الجهات المطورة للبرامج الحاسوبية والتصديق على منتجاتها.

٦٤- وحدث شكل من أشكال نشر العمل في هذا المجال عن طريق حلقة عمل استمرت سبعة أيام بشأن المقررات الجامعية في مجال تكنولوجيا برامج الحواسيب في بيجينغ حضرها بصورة رئيسية مشاركون من بلدان نامية في آسيا. وكان الهدف منها تشجيع اجراء تبادل للآراء بين كبار أساتذة الجامعات وكبار أرباب الصناعة في البلدان الصناعية والبلدان النامية بشأن البرامج الدراسية الجامعية الفعلية والمعتزمة. ومن المزمع عقد حلقات عمل مماثلة لمناطق أخرى من العالم.

٦٥ - ومن أشكال النشر الأخرى وضع قائمة ببليوغرافية بما يصدر باطراد من مقالات وتقارير ذات صلة في مجلات علمية، بما في ذلك الملائم من المواد التي تعكس أنشطة جامعة الأمم المتحدة، لتعميمها على نحو ١٥٠ قسما جامعيا ومعهدا بحثيا في البلدان النامية.

٣ - أثر الاستراتيجيات التكنولوجية الجديدة

٦٦ - جرى في عام ١٩٩٣ النظر في أثر التكنولوجيات الجديدة على التنمية انطلاقا من منظور العلم والتكنولوجيا من خلال اجراء أبحاث على تعبئة القدرات التكنولوجية في البلدان النامية ووضع دراسات للسياسات ذات الصلة بذلك. وثمة دراسة عامة بشأن الصناعة والابتكار موضوعها استراتيجية التصنيع وسياسته من منظور تكنولوجي، انبثقت عن دراسة الحالة الافرادية المخطط لها سلفا بشأن الابتكار الصناعي في مقاطعة تايوان الصينية يرد وصفها في الفقرة التالية. وتستند هذه الدراسة أساسا الى استعراض وتوليف المعلومات الواردة في الكتابات المتصلة بالموضوع، والهدف منها اصدار بحث يقدم شرحا منهجيا لوجهة نظر بديلة لتلك الواردة في "الصناعة والتجارة في بعض البلدان النامية" تأليف إ. م. د. لتيل، و ت. سكايتوفسكي، وم. سكوت، استنادا الى فهم للتطور التكنولوجي ودوره في نمو الانتاج مع وضع اطار ملائم للسياسات يقوم على أسس تجريبية.

٦٧ - وجرى الاتفاق على مجمل مفصل لدراسة حالة افرادية للتصنيع في مقاطعة تايوان الصينية، في أوائل عام ١٩٩٣. وسيحاول هذا البحث التحقق من عدد من الفروض التي أسفرت عنها دراسات أجريت مؤخرا بشأن البلدان حديثة العهد بالتصنيع حول العوامل التكنولوجية في عملية التصنيع. وستأتي مكملة للبحث المتصل باستراتيجية التصنيع وسياسته من منظور تكنولوجي، الوارد وصفه أعلاه عن طريق اختبار عدد من الفروض الرئيسية باستخدام بيانات أولية. والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تفسير نجاح

الصناعات في هذه المقاطعة، فيما يبدو، في سد الفجوة بين الانتاجية الفعلية وأفضل الانتاجيات الممارسة في الاقتصاد العالمي.

٦٨ - وتركز دراسة الاعتبارات السياسية المتعلقة بالسياسات التكنولوجية في أمريكا اللاتينية، على القوى السياسية التي تؤثر في توجه السياسات التكنولوجية ونجاحها أو فشلها. وركز العمل في عام ١٩٩٣ على فهم الدوائر السياسية الداخلة في ذلك وكيفية تغيرها مع تغير طابع استراتيجيات التصنيع وتوجهها. واستهل عدد من الدراسات القطرية عن دور العوامل السياسية في السياسات التكنولوجية، وقدمت مشاريع لها في أوائل عام ١٩٩٣. وبعد تنقيح هذه الدراسات، استخدمت في حلقة عمل عقدت في نيسان/ابريل في ماستريخت بهولندا. ومن المعتزم إخراج مجلد عن هذه الدراسات بعد الانتهاء من تحريره.

٦٩ - وتشكل المنظومة الصينية الكبيرة لمعاهد البحث والتطوير التي تديرها الدولة نسبة كبيرة من مجموع قدرات الصين العلمية والتكنولوجية كما تضطلع بدور رئيسي في سياسة التكنولوجيا. بيد أنه لا يوجد إلا معلومات قليلة عن فعالية هذه المعاهد. وقد بدأ إجراء دراسة عن الشؤون السياسية المتعلقة بالسياسات التكنولوجية في الصين بعد أن غدا واضحا أن عددا من المؤسسات التي تضطلع بأبحاث في مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى ولّدت منظمات تجارية جانبية دخلت قطاع الإنتاج. وتهدف الدراسة الى توضيح أنواع الصلات التي تكونت بالإضافة الى القوى الاقتصادية التي أسهمت في ظهورها. وقضى عام ١٩٩٣ في إجراء دراسات ميدانية استكشافية لتحديد ما إذا كان من شأن التجربة الصينية أن تكون مثار اهتمام في الأبحاث التي تتخذ من السياسات منحى لها. ويجري حاليا صوغ نتائج هذه الدراسة الاستقصائية وقد يجري إصدارها في منشور.

٧٠ - ويسعى عدد من دراسات السياسات، التي تركز على المسائل الراهنة المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة، الى إصدار تحليل للسياسات يمكن أن يوجه نحو صناع القرار خاصة في البلدان النامية. وتشمل مواضيع الدراسات التي أجريت في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أثر سياسات التكيف الهيكلي على تنمية القدرة التكنولوجية في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ وآخر التطورات في حماية الملكية الفكرية وآثارها على البلدان النامية؛ وأثر الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي على سياسة العلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية؛ وسياسات من أجل نقل التكنولوجيا في حقبة تغير الهياكل الاقتصادية والتقدم التكنولوجي السريع؛ والتغير التنظيمي في التصنيع بزمبابوي.

٤ - الاستفادة من التكنولوجيا الحيوية

٧١ - يركز العمل في مجال التكنولوجيا الحيوية أساسا على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وجرى أثناء العام تنظيم ما مجموعه ست دورات دراسية، متوسط كل منها اسبوعان، لنحو ٩٠ من شباب العلماء وطلاب الدراسات العليا من بلدان شتى في المنطقة. وعرضت على المشاركين تقنيات جديدة للتكنولوجيا الحيوية في مجالات التكنولوجيا الحيوية النباتية واللقاحات وتشخيص الأمراض، والكائنات الحية المجهرية موضع الاهتمام الصناعي. وغطت دورة دراسية منها عقدت في المكسيك في آذار/مارس موضوع

التكنولوجيا الجزيئية لتحليل وهندسة المجموعات الجينية النباتية. وغطت دورة أخرى، عقدت في أيار/مايو في فنزويلا، مناعة الفيروسات العائدة البشرية والحيوانية وتركيبها الوراثي الجزيئي. وركزت دورة ثالثة، عقدت في حزيران/يونيه في غواتيمالا والمكسيك، على التكنولوجيا الحيوية لمعالجة اللاهوائية للنفايات. وعقدت في فنزويلا في أيلول/سبتمبر دورة دراسية أخرى هي الدورة السنوية الثالثة بشأن التقنيات الأساسية للحمض الخلوي الصبغي DNA المؤتلف. وبالاشتراك مع المنظمة الدولية للتكنولوجيا الحيوية والهندسة الحيوية والجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك، جرى في تشرين الأول/اكتوبر تنظيم الدورة الدراسية السنوية المتقدمة بشأن العمليات التكنولوجية الحيوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت دورة دراسية في الأرجنتين بشأن تطبيق طرق جديدة للتكنولوجيا الحيوية في الزراعة.

٧٢ - وبالاضافة الى التدريب، قدمت جامعة الأمم المتحدة زمالات دراسية لتشجيع التبادل الأكاديمي داخل المنطقة. وفي أثناء العام منح ما مجموعه ١٩ من مثل هذه الزمالات الدراسية لفترات تتراوح بين ٣ أشهر و ١٢ شهرا. وأتى الزملاء من مؤسسات في الأرجنتين واكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكوبا وكولومبيا. واستضيف معظم هذه الزمالات في مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة للمعهد التقني الوطني في المكسيك، والمعهد الفنزويلي للأبحاث العلمية والجامعة المركزية لفنزويلا، واستضيفت زمالات أخرى في مؤسسات في الأرجنتين والبرازيل وشيلي.

٧٣ - وفي أوائل العام، تم الانتهاء من التقرير النهائي عن مشروع دراسة تشخيص نوع البروسيلات (الحمى المتموجة أو المالطية) واللقاحات الواقية منها وجرى عرضه على مؤسسة الامدادات والخدمات الكندية التابعة لحكومة كندا. ولدى استعراض التقرير النهائي، علقت هيئة علمية تابعة للحكومة الكندية بأن علماء أمريكا اللاتينية الذين شاركوا في المشروع قد أحرزوا أوجه تقدم كبيرة نحو تحسين التحصين ضد داء البروسيلات ومعالجته. وأسفر الاستعراض عن تقديم منحة ثانية قدرها ٥٠٠ ١٦٠ دولار كندي للمشروع لمدة سنتين اعتبارا من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

٧٤ - وعقدت حلقة عمل ثانية بشأن الهندسة الوراثية النباتية في ساو باولو بالبرازيل في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وكان أعضاؤها الأساسيون من الأرجنتين واسبانيا والبرازيل والمكسيك وشارك فيها علماء آخرون. وكان مصب تركيز الحلقة التقدم الذي أحرز مؤخرا في التعرف على الجينات النباتية ووضع خرائط لها والتعبير عنها وتنظيمها. وفي أيلول/سبتمبر شارك أعضاء شبكة أبحاث التشخيص واللقاحات كمحاضرين في الدورة الدراسية بشأن التقنيات الأساسية للحمض الخلوي الصبغي DNA المؤتلف.

٥ - تعزيز القدرات العلمية والتقنية في مجال المشغلات الدقيقة والمعلوماتية

٧٥ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الأنشطة في مساعدة الجامعات في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، على تعزيز قدراتها العلمية والتقنية في هذا الميدان الذي يتسم بتغلغله في جميع المجالات الأخرى وسرعة تقدمه، وذلك، عن طريق القيام أساسا بمساعدة الباحثين في بدء وتحسين الأبحاث ذات الصلة في مؤسساتهم الوطنية. ومن الأهداف الأخرى تمكين الجامعات على إجراء تدريب متقدم في مجال

الالكترونيات الدقيقة والمعلوماتية من أجل جعل الجامعات أكثر تجاوبا مع عموم الاحتياجات والجهود الانمائية في بلدانها.

٧٦ - وتركز الأنشطة على مجالات ثلاثة هي: تصميم نظم للتحكم القائم على أساس الوقت الحقيقي (أجهزة متكاملة يتحكم فيها المشغل الدقيق)؛ واستخدام المعلوماتية في تصميم النظم وإدارة نظم معقدة من صنع الانسان؛ والبحث والتدريب المتقدم في مجال المعلوماتية وعلم الحواسيب في جامعات مختارة، مع التركيز بوجه خاص على الموازاة ونظم إدارة قواعد البيانات، وتجهيز الصور.

٧٧ - وجرى استعراض حالة أنشطة مشروع المعلوماتية الدقيقة الثاني لجامعة الأمم المتحدة وحكومة أيرلندا في اجتماع الفريق العامل الذي عقد في دبلن في حزيران/يونيه واجتماع لجنة التوجيه الذي عقد في دبلن أيضا في أيلول/سبتمبر. وجرى في الاجتماعين الاعراب عن القلق لأن عدد الزملاء الذين استفادوا من التدريب المقدم في إطار المشروع في أيرلندا لم يرق الى مستوى التوقعات.

٧٨ - وعقد الاجتماع الأول للمؤتمر العلمي الافريقي المعني بالمعلوماتية (الذي تشكل بعد انعقاد المؤتمر الافريقي الأول المعني بأبحاث علم الحواسيب، المعقود في عام ١٩٩٢) في واغادوغو في تموز/يوليه، وتقرر في الاجتماع عقد المؤتمر الافريقي الثاني المعني بأبحاث علم الحواسيب في واغادوغو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. واستعرض الاجتماع أيضا مقترحي المشروعين المقدمين اليه من شبكتي الأبحاث المنشأتين حديثا بشأن الرؤية بالحواسيب (استخدام الرؤية بالحواسيب في افريقيا لأغراض الأبحاث - "فوار") وهندسة برامج الحواسيب (الأبحاث الافريقية في الهندسة المتقدمة لبرامج الحواسيب - "أريال") ووافق على كلا المقترحين.

٧٩ - ويجري حاليا إعداد خطط لانشاء شبكة ثالثة معنية بالموازاة. ومن المأمول أن يجري الحصول على الدعم المحلي من المؤسسات ذات الصلة لأغراض الأنشطة البحثية والحصول على دعم وزارة التعاون الفرنسية بتقديم زمالات دراسية لتمكين باحثين شبان من العمل في أبحاث الدكتوراة التي يضطلعون بها في إطار مشاريع الشبكة. وسيجري النظر في تقديم زمالات دراسية داعمة لما بعد مرحلة الدكتوراة ليجري الاضطلاع بها في الخارج في مؤسسات في افريقيا وغيرها. ومن المتوقع أن تحتاج كل شبكة الى زمالة دراسية أو اثنتين كل عام.

٦ - آفاق العلم والتكنولوجيا

٨٠ - يجري في إطار هذا النشاط فحص ضروب التقدم المحرزة في مجال العلم والتكنولوجيا فيما يتصل بدراسة آثارها على حل المسائل العالمية الملحة التي تهتم بها منظومة الأمم المتحدة. ويجري أيضا تنظيم حلقات بحث وتدريب متقدمة بشأن مواضيع مختارة عن ضروب التقدم العلمي والتكنولوجي لباحثين ومقرري سياسات من البلدان النامية.

٨١ - وجرى أثناء العام الانتهاء من تحرير مخطوطة من الندوة التي عقدت في عام ١٩٩١ بشأن أثر الفوضى على العلم والمجتمع والندوة التي عقدت في عام ١٩٩٢ بشأن زيادة إمكانية الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا: دور تكنولوجيات المعلومات. وبالاضافة الى ذلك، بدأ التخطيط لعقد ندوة عن التعاون الدولي في استخدام الأنشطة الفضائية لتعزيز الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٨٢ - وعقدت حلقات بحث وتدريب شتى أثناء عام ١٩٩٣، خاصة في ميادين التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا برامج الحواسيب، والمشغلات الدقيقة المعلوماتية، والأغذية والتغذية. ويرد وصف لهذه الحلقات في تقارير برنامجية شتى وفي الفرع الرابع أدناه. وبدأت مناقشات، بعضها مع هيئات علمية دولية، فيما يتعلق بأنشطة جديدة خاصة بمواضيع شتى، بما في ذلك الإشعاع السنكروتروني والاستشعار من بعد لأغراض رصد النظم الايكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمحيطات، وتكنولوجيا البلازما.

دال - التنمية البشرية والاجتماعية

٨٣ - طلب الى الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٥٥ من ميثاقها العمل على رفع مستويات المعيشة وإتاحة فرص العمل للجميع وتعزيز الظروف الملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. ويركز الميثاق أيضا على ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية وتعزيز التعاون الدولي في الأمور الثقافية والتعليمية. وجامعة الأمم المتحدة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، تركز جهودها على تعبئة موارد الأوساط العلمية الدولية لتحسين الوضع الإنساني عن طريق ايجاد حلول أطول أجلا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تنمية الانسان ورفاهيته بمزيد من المساواة والاستدامة.

٨٤ - وكان في محور أعمال جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ إجراء تحليلات لأثر التنمية، بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي خاصة عندما تكون متصلة بتحسين الوضع الإنساني. وتركزت هذه الأعمال على دراسة عدد من الاعتبارات المترابطة، بما فيها تحسين نوعية الحياة وأثر التنمية الاقتصادية على المرأة وبرامج الاصلاح والتكيف الهيكلي في البلدان ذات الاقتصادات النامية، وأثر التكنولوجيات الجديدة، وتحسين حالة التغذية والصحة، والسكان والتحضر. وسعت جامعة الأمم المتحدة الى التصدي لهذه العوامل المترابطة باتباع نهج متعدد التخصصات يكفل، الى الحد المستطاع، أن يكون لنتائج التحليلات المقارنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثرها على مقرري السياسات وصانعي القرارات.

١ - نوعية الحياة

٨٥ - من الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد والفلسفة التوصل الى فهم أوضح للمقصود بتعبير "نوعية الحياة" وما يلزم من اعتبارات السياسة الاجتماعية لتحسينها. وقد عقدت جامعة الأمم المتحدة اجتماعا لعلماء من التخصصين وشجعت النقاش بينهم بشأن مسألة تحسين نوعية الحياة، وعلى نحو أخص، بشأن تعزيز المزيد من الأبحاث المشتركة بينهم بما يمكن أن تكون له نتائج مفيدة لمقرري السياسات. وحينئذ

لن يكون ميسورا تجاهل المسائل الفلسفية الأساسية في أي نهج ملائم متبع في التصدي للمشاكل الاقتصادية المعقدة، من وجهة نظر الخبير الاقتصادي، وسيستلزم النهج الفلسفي بدوره وجود رابطة ما بين التساؤلات الأكثر تجريدا والفهم السليم للمشاكل العملية المعقدة.

٨٦ - ومثل هذه الأبحاث لها آثار مباشرة على صياغة السياسة العامة، حيث يقوم علماء الاجتماع فيها بفحص الأنشطة، وليس فقط القناعات الشخصية، ويقومون بقياس المنجزات في مجموعة متعددة من المجالات المعيشية المتمايزة. ويكشف التفكير في القرارات المعقدة التي يجب اتخاذها في إطار السياسة العامة، والتي تعنى، مثلا، بالصحة وتوزيع السلع المتصلة بالصحة عن ضرورة التفكير في كامل مسألة نوعية الحياة بأسلوب يتجاوز التدابير الاقتصادية التقليدية وغير الدقيقة. وقد أشارت أبحاث جامعة الأمم المتحدة الى ضرورة زيادة التركيز على المسائل الفلسفية التي تتسم بنسبية التقاليد والثقافة، بغية تحديد المعتقدات والأحكام التي ينبغي أن تكون مصدرا للتدابير التي يتخذها مقررو السياسات[٤].

٨٧ - وسعت الجامعة أيضا الى تحسين فهم متطلبات الأمن الاقتصادي من حيث نجاح أداء الاقتصاد، ومن حيث التوصل الى ترتيبات فعالة وميسورة للضمان الاجتماعي. وركزت الجهود في هذا المجال أساسا على الهند، وحللت التجربة الناجحة الى حد بعيد في مجال الضمان الاجتماعي في كيرالا، والتجربة المعيبة بدرجة كبيرة في أوتار براديش وتجربة الضمان الاجتماعي في غرب البنغال التي اختلط النجاح فيها بالفشل. وكان الهدف من البحث هو تجميع الدروس المستفادة من تنوع التجارب داخل الهند، استنادا الى أوجه التفاوت بين الولايات والدراسات المتخصصة لتجارب ولايات معينة ومدى تكاملها، وذلك مع ما يمكن استقاؤه من دروس مستفادة من بلدان أخرى خاصة من الجهود المماثلة في الصين.

٨٨ - ومن الدروس القيمة المستفادة من تجربة الصين ما يتعلق بالمصاعب البادية في صون تدابير الضمان الاجتماعي في الريف التي نشأ بينها وبين مبادئ الاصلاح الاقتصادي بعض التضارب، وكذلك عدم الاستخدام الكافي للحوافز السياسية. وتشير الأبحاث الى أن الاستخدام الانتقائي للجوانب الناجحة للتجارب المتنوعة الكثيرة في الصين قد يكون أنفع نهج بالنسبة للهند، غير أن تنوع التجربة في الهند عبر مناطق مختلفة يمكن أيضا أن يوفر دروسا مفيدة في مجال السياسات. ويمكن أن تتضمن آثار ذلك على مقرري السياسة نشوء حاجة عامة الى إيلاء مزيد من العناية للطلب على التعليم وتدابير الصحة العامة والخدمات الاجتماعية، غير أن هناك اعتبارا يتساوى مع ذلك في الأهمية هو انتقاء أنواع الأنشطة الرسمية وتركيزها واستخدامها في تعزيز التنمية الاقتصادية والنهوض بالأمن الاقتصادي.

٢ - المرأة والتنمية

٨٩ - بدأت جامعة الأمم المتحدة منذ فترة نشاطا للتعرف على أثر التنمية الاقتصادية على المرأة الريفية في الصين، في إطار مشروع تابع للجامعة بشأن الأسر المعيشية ونوع الجنس والسن. وكان الهدف من هذه الجهود هو التعرف على أثر الاصلاحات الاقتصادية على المرأة الريفية في الصين منذ عام ١٩٧٩، ودورها في التنمية الاقتصادية وعلى المشاكل المصادفة في ذلك. وسعى المشروع أيضا الى تطبيق طرق بحثية

جديدة لتدريب شباب العاملين في الأبحاث المتصلة بقضايا المرأة وتبادل خبرات العمل البحثي مع بلدان أخرى، خاصة البلدان النامية. وأبرزت الدراسة[٥] ضرورة بذل جهود قوية لرفع مستوى كفاءة المرأة الريفية، في المعارف العامة والتقنية وفي المهارات الانتاجية، ومن أجل تعزيز الشعور بالتحسن الذاتي والاستغناء عن إعالة الرجل لها. ويجب أيضا أن يولى اعتبار أكمل لاستغلال فائض قوة العمل النسائية الريفية في التنمية الاقتصادية، وايلاء عناية خاصة لتطوير المشاريع القروية الملائمة لها مع ضمان جودة ظروف العمل وسلامتها.

٩٠ - وتسعى جهود جامعة الأمم المتحدة أيضا الى تقييم الاحتياجات التدريبية والتعليمية للمرأة، بغية زيادة الفرص التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات الجديدة لها الى أقصى حد مع تقليل الأخطار المحتملة الى أدنى حد. وتسعى جامعة الأمم المتحدة أيضا في سياق تقييمها لأثر التكنولوجيات الجديدة على العمالة النسائية، الى تعزيز التعاون النسائي بين بلدان الجنوب في العالم النامي. وركزت الجهود المبذولة حتى الآن على تغيير الاحتياجات من المهارات في صناعات معينة في مجموعة منتقاة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بغية تعيين مجالات التدريب التي تتيح للمرأة إمكانية أكبر للحصول على وظائف جديدة. وقام المشروع أيضا بدراسة المسائل المتصلة بالكفاءة في ظروف العمل، والأخطار الصحية، والحركة النقابية، لكفالة استفادة المرأة في عملها كما وكيفا من تطبيقات التكنولوجيا الجديدة.

٩١ - وجرى في أنشطة بحثية أخرى دراسة حالة المرأة في الشرق الأوسط في إطار العمليات والتطورات الاقتصادية منذ الستينات فقد أدى توسع الدولة والتطور الاقتصادي والثروة النفطية معا الى تهيئة فرص تعليم وعمل ملائمة للمرأة في هذه البقعة. ورغم القيود التي يفرضها اقتصاد المنطقة وإدارة الدولة فيها على عمل المرأة، كان هناك اتجاه علماني نحو تغيير وتحسين أنماط عملها وأسلوب حياتها. بيد أن الأبحاث اكتشفت أن هذا الاتجاه تعثر على ما يبدو في الثمانينات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الاقليمية. وقد حظي مؤخرا الكتاب الذي صدر عن هذه الجهود[٦] بجائزة الكتب الأكاديمية المتميزة لعام ١٩٩٤ من مجلة تشويس Choice، وهي مجلة أكاديمية تحظى باحترام كبير.

٩٢ - وفي مجهود بحثي لجامعة الأمم المتحدة بشأن الصلة بين سياسات الهوية والمرأة، أجريت دراسة لحركات إحياء التراث الثقافي، والأصولية الدينية، وتأكيد النظرة العلمانية، والصراعات الإثنية، خلص فيها الى أن هذه الظواهر تشكل طائفة من أكثر حركات عصرنا السياسية والاجتماعية وضوحا للأبصار والأسماع. ونظرت الدراسة[٧] الى كثير من الحركات الجديدة بعين القلق بالنظر الى ما يعنيه جدول أعمالها المعلن بالنسبة للمرأة: من حيث لزوم المنزل والسيطرة والترابط العائلي وأدوار كلا الجنسين المحددة فيها تحديدا واضحا. وتبين للدراسة أن التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية أدت الى احياء للتراث الثقافي وأن ثمة أوجه تماثل في ذلك بين المناطق والديانات، وأن أبنية الهوية الوطنية تختص كل نوع من نوعي الجنس بأدوار معينة.

٩٣ - وشكلت أنشطة الجامعة المتصلة بدور المرأة في التنمية ونوع الجنس والتنمية قاعدة متينة للعمل التعاوني مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة ومنظمة

العمل الدولية واليونسكو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وواصلت جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ المشاركة في الأعمال التحضيرية المشتركة بين الوكالات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المزمع عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وتعمل حاليا من أجل المساهمة في "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في عملية التنمية".

٩٤ - وفي أبحاث الأمم المتحدة عن الاصلاح الديمقراطي ووضع المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي الأبحاث التي انبثقت عن مؤتمر بحثي عقد في عام ١٩٩١ بشأن نوع الجنس وإعادة الهيكلة: البيريسترويكا، وثورات عام ١٩٨٩ والمرأة، أتيح منظور للمقارنة كانت معظم الدراسات النظرية السابقة تفتقر اليه. وتشير الدراسة الى أن نتائج معينة لعملية التحويل الى القطاع الخاص والتحول الديمقراطي عدت من بين النتائج غير المتوقعة كان يمكن التنبؤ بها في واقع الأمر. ورأت على وجه الخصوص، أن خبرة البلدان النامية فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي توفر مؤشرات هامة على ما يمكن أن تتركه الاصلاحات الاقتصادية المقررة في أوروبا الشرقية من نتائج في الناحية الاجتماعية وعلى نوعي الجنس وعلى التنمية الوطنية[٨].

٣ - التحولات الاقتصادية

٩٥ - نظمت جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ لفريق من كبار علماء الاقتصاد البدء في إعداد تقارير سنوية بشأن المسائل الاقتصادية الهامة. وركزت التقارير حتى اليوم على مسائل التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية. وحدد الفريق في تقريره لعام ١٩٩١ ثلاث خطوات رئيسية في عملية الاصلاح هي: اضفاء الاستقرار على مسائل الاقتصاد الكلي وتحرير الأسعار، والخصخصة، وإعادة تشكيل الهياكل. وعاد تقرير ١٩٩٣[٩] الى هذه المواضيع الثلاثة فدرس آفاق النجاح بالنسبة للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي في مجال الاصلاح دون أن يحقق الاستقرار. وطور التقرير مفهوم الخصخصة ليس فقط باعتباره مجرد توزيع لأملاك الدولة أو بيعها، إنما بالأحرى توزيع للأصول على مطالبين متعددين، كالعمال، والمديرين، والسلطات المحلية، والوزارات. ويستقي التقرير من خبرة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية فيوصي باتباع نظام مماثل للمدفوعات، ويقر بأن من غير المحتمل أن يتم بسرعة تنفيذ قابلية التحويل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. ويدرس التقرير تقدم بولندا في مجال إعادة تشكيل الهياكل ويبين كيف أن الافتقار الى التقدم في مجال الخصخصة يضر بتطوير مؤسسات الدولة، كما يلقي نظرة على النمو الباهر الذي تحقق في القطاع الخاص ليتوصل الى الادراك بأن هذا النمو ما زال غير كاف ليحل محل مؤسسات الدولة في المستقبل المنظور.

٩٦ - أما الأبحاث السابقة لجامعة الأمم المتحدة فركزت على سياسات تحقيق الاستقرار التي وضعت أساسا لمعالجة المشاكل الأقصر أجلا التي تنشأ عن الصدمات الخارجية والداخلية. وظهرت من بين نتائج تلك الأبحاث حاجة الى معالجة مسائل التكيف في البلدان النامية من منظور طويل الأجل. واستكشفت جهود جامعة الأمم المتحدة المتواصلة[١٠] الآثار المترتبة على العودة الى مسار النمو الطويل الأجل المدعوم بدرجة

من الاعتماد على الذات خارجيا والتوزيع الداخلي للدخل على نحو مقبول اجتماعيا. أما نتائج أبحاث جامعة الأمم المتحدة بشأن مسألة التنمية المتوسطة الأجل فتستفيد من عدة نهج ازاء مسائل التكيف، وتدرس تطبيق مجمل المعرفة المتحصلة على المشاكل العملية التي تواجهها البلدان النامية.

٩٧ - وأجريت دراسات قطرية افرادية بمنطلق أساسي هو أن كل اقتصاد لا يمكن تحليله بصورة معقولة إلا في اطار تاريخه ومؤسساته. وانسجاما مع هذا المنظور، تم استكشاف الآفاق المتوسطة الأجل التي تمثلت في وجود مجموعة متفاعلة من الصعوبات الادخارية والأجنبية والمالية. ولم تظهر من هذه الدراسات القطرية وصفات أو حلول قياسية، وان أبرزت الآثار المترتبة على الظروف الخاصة في اقتصاد كل من هذه البلدان. وركزت التحليلات على المفاضلات المرجحة المحتملة في عملية اتخاذ قرار الاقتصاد الكلي في ظل ظروف معينة، وعالجت المسألة المركزية المتمثلة فيما اذا كانت صفقات الاصلاح الرامية الى معالجة التغييرات في الظروف الداخلية والخارجية ممكنة في سياق الخلفية التاريخية والمؤسسية لبلد ما.

٩٨ - كما وفرت الدراسات القطرية أساسا لتقدير صافي الموارد الاضافية المطلوبة لتحقيق النمو اللازم اجتماعيا في العالم الثالث ككل خلال التسعينات. وتوحي الدراسة بأنه اذا كان للبلدان النامية أن تحافظ على معدلات النمو التي تسمح بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف الإنمائية اللازمة اجتماعيا، فلا بد من تأمين تدفقات خارجية اضافية من الموارد تتراوح بين ٤٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ الى ٦٠ بليون بحلول نهاية هذا القرن، وبأن هذا المبلغ يمكن الحصول عليه، مثلا، من ميزانيات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن طريق مضاعفة المستوى الحالي من المساعدة الإنمائية لما وراء البحار بحيث ترتفع من ٠,٣٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتصل الى الهدف المقبول دوليا وهو ٠,٧ في المائة.

٩٩ - وفي اطار أنشطة بحثية أخرى، سعت جامعة الأمم المتحدة الى وضع اطار واسع للتعاون بشأن سياسات المعونة والتنمية في التسعينات. وقد أجري استعراض لأهداف سياسات المعونة والتنمية خلص الى أنه يوجد الآن تبادل في المصالح بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، على الأقل بسبب القلق فيما يخص البيئة. وتفحصت هذه الدراسة أيضا[١١] تصميم سياسة المعونة والتنمية والحالة الخاصة بالمشروطية، وقدمت بديلا عن "المواثيق الإنمائية" التي تجمع بين بلد نام يضطلع ببرنامج للتكيف ومجموعة من البلدان الصناعية تقدم له المساعدة اللازمة، وهو ما تم التفصيل فيه في دراسة سابقة لجامعة الأمم المتحدة. وسعت الأبحاث أيضا الى معالجة المسألة الصعبة المتمثلة في تعبئة الموارد لأغراض المعونة وقدمت اقتراحا بإدخال بند جديد من الضرائب داخل نظم الضريبة المباشرة للبلدان الصناعية بهدف دعم المعونة الأجنبية، يستند الى تناقص فائدة الدخل اذا تجاوز مستوى معينا.

٤ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية على التكنولوجيا

١٠٠ - ركزت أبحاث جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ أيضا على دراسة أثر التكنولوجيات الجديدة في النمو الموجه نحو التصدير، لا سيما بصدد تنمية صادرات الصناعة التحويلية في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. والبحث مستمر بشأن جمع البيانات الخاصة بمؤسسات التصدير الناجحة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكوت ديفوار وكينيا وموريشيوس ونيجيريا. والمقصود من هذه الدراسة استكشاف الظروف التكنولوجية التي استطاعت في ظلها بعض المشاريع في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تحقيق انتاج للتصدير، واشتملت على تحليل للتاريخ التكنولوجي للمؤسسات الناجحة، والطريقة التي استطاعت بها أن تجاري التقدم التكنولوجي الدولي في القطاع الصناعي.

١٠١ - وتم الاضطلاع بأبحاث بشأن التكنولوجيات ووفورات الحجم، وموقع الانتاج سعيا الى تبين أدلة تجريبية تؤيد الزعم القائل بأن الابتكارات في نظم المراقبة وفرت مرونة أكبر، وخفضت، من ثم، متطلبات انتاج الحجم الكبير. ومن الاستنتاجات الأولية التي تمخضت عن أعمال الاستعراض التي انجزت حتى الآن استنتاج مؤداه أن الادعاءات المتداولة القائلة بأن الابتكارات التكنولوجية الجديدة خفضت عموما من حدوث وفورات الحجم في القطاع الصناعي قد تكون مضللة. ففي حين أن هذا التخفيض يحتمل أن يكون قد حدث على مستوى المنتج، فإن ذلك غير واضح على مستويي المصنع والمؤسسة.

١٠٢ - وحاولت أبحاث جامعة الأمم المتحدة في البدية بناء بعض الجسور بين الاقتصادات الجزئية للابتكار والتغير التقني، ومجاميع الاقتصادات الكلية. وفي ضوء صعوبة هذه المهمة، وجهت أنشطة المشاريع مؤخرا مزيدا من عنايتها نحو الاستفسارات التجريبية الأكثر قابلية للحصر، وعلى الخصوص، الفحص بالقياس الاقتصادي لنواحي التكامل الممكنة بين استيراد التكنولوجيا الأجنبية والقدرات التكنولوجية المحلية.

٥ - التغذية والفقر

١٠٣ - سعت الجامعة أيضا إلى معالجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور يصل التغذية بالفقر، على اعتبار أن وجود درجة عالية من الحرمان التغذوي يؤخذ مؤشرا على الفقر. ووضع تعريف للمعيار التغذوي المناسب وقياسه ينطوي من ثم على أهمية في تحديد مستوى الفقر ومقداره. وقد ركزت دراسة لجامعة الأمم المتحدة[١٢] على الآراء والتصورات المختلفة بشأن المسائل المتصلة بتقييم الفقر والوضع التغذوي، فحاولت تحديد المعيار المرجعي لهذا الوضع لأغراض التقييم المقارن. وروعي في هذه الدراسة مسألة الحرمان التغذوي المتعلق بالطاقة، وعلى وجه التحديد، ما اذا كان يجري مقارنة المدخول من السعرات الحرارية بمعيار مرجعي وسطي، أو مقارنة القياسات البشرية للجسم بمعيار مرجعي ما. ونظرت الدراسة أيضا في مسألة التحيز الممكن بالنسبة للجنسين في حدوث الحرمان التغذوي. وتوحي الأدلة بالفعل بوجود تحيز ضد الإناث، لكن الدراسة تحذر من ضرورة إجراء مزيد من البحث للتوصل إلى استنتاجات قاطعة. وقد توجهت الجهود التي تبذلها جامعة الأمم المتحدة نحو الإسهام في النقاش الجاري ورفع مستوى المعرفة بشأن هذه المسائل الهامة.

١٠٤ - وخلال عام ١٩٩٣ حصلت جامعة الأمم المتحدة على مؤشرات إضافية على اتساع استعمال منهجيتها لإجراءات التقييم السريع التي وضعت في الأصل لاستعمالها مع برامج التغذية والرعاية الصحية الأولية. واستكملت في عام ١٩٩٣ مبادئ توجيهية متخصصة في مجال إجراءات التقييم السريع لمتابعة المبادئ التوجيهية الأصلية وذلك لتقييم البرامج في هذه القطاعات وتحسينها، فغطت عدة مجالات من قبيل تحسين إدارة الأسر المعيشية لمرض الإسهال، والأفكار والمواقف ومظاهر السلوك فيما يتعلق بمرض فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠٥ - أما أمراض فقر الدم، التي ترجع غالبيتها العظمى إلى نقص الحديد، فتشكل أكثر مشاكل التغذية انتشارا في العالم. وقامت جامعة الأمم المتحدة، بالعمل مع منظمة الصحة العالمية، بوضع بروتوكول رئيسي لمقارنة فعالية جرعة تكميلية من الحديد تعطى كل اسبوع مع جرعة تعطى كل يوم للحوامل اللاتي يعانين من فقر الدم وللمراهقات والأطفال في سن ما قبل المدرسة. وشاركت جامعة الأمم المتحدة، كجزء من جهودها المتواصلة في هذا المجال، في اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وأدت مشاورات أجرتها مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى قرار بإعادة تنظيم الفريق المعني بمكافحة نقص الحديد الذي رعته جامعة الأمم المتحدة بحيث يعاد وزعه لأغراض الدعوة بصفته اللجنة الدولية للوقاية من نقص الحديد.

١٠٦ - واستمرت جهود جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ لإقامة قواعد بيانات اقليمية أو دون اقليمية للمكونات الغذائية في اطار مشروع شبكتها الدولية لنظم البيانات الغذائية بإقامة مرافق الحاسوب اللازمة للهيئة الأوقيانوسية للأغذية. في كاليدونيا الجديدة ومكن الدعم الآتي من المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا من تجهيز قواعد البيانات دون الإقليمية في مؤسستين رئيسيتين تابعتين لجامعة الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية هما، معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما في غواتيمالا، ومعهد التغذية وتكنولوجيا المواد الغذائية في شيلي. والجهود ماضية من أجل استكمال الشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية مع المجموعتين الإقليميتين للبلدان العربية وبلدان جنوب آسيا. كما يجري النظر في إقامة قاعدة بيانات اقليمية مستقلة للشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية للبلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية.

١٠٧ - وواصل أحد المشاريع الزميلة لجامعة الأمم المتحدة مساعدة البلدان النامية في تلخيص بيانات المدخول من الغذاء على مدى الثلاثين سنة الماضية وتوفير نسخ أصلية من البيانات للباحثين المهتمين بذلك. وهذه البيانات ضرورية لدراسات علم الأوبئة المتصلة بالغذاء والمرض، ولفهم الاتجاهات التغذوية، والتخطيط الطويل الأجل، ولمختلف الأغراض الأخرى. وتم استكمال مجموعات بيانات بالنسبة للمكسيك في عام ١٩٩٣، أما مجموعات البيانات بالنسبة للأرجنتين ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا فعلى وشك الاستكمال.

٦ - السكان والتحضر

١٠٨ - وعالج جانب آخر من جوانب أبحاث جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ يتصل بالوضع الإنساني الآثار المترتبة على التغير الديموغرافي والتحضر. ووجهت هذه الجهود نحو تحليل النظم الحضرية التي تظهر في افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. أما الدراسة الآسيوية فهي قيد الطباعة، بينما لا يزال العمل جاريا في الدراستين الاقليميتين لأمريكا اللاتينية وافريقيا. وتم في مؤتمر بحثي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ استعراض دراسات حالة بشأن ريو دي جانيرو، وسان باولو، وبوينس آيرس، ومكسيكو سيتي، وليما، واستعرضت نتائج الأبحاث التي أجريت بشأن الاسكان وبدائل شبكات النقل ودور الادارة العامة في أمريكا اللاتينية. واستهل العمل في نهاية السنة في أنشطة بحثية تتصل بالتحدي الناجم عن النمو الحضري في افريقيا.

١٠٩ - واتخذ "تحقيق الانسجام بين السكان والتنمية" موضوعا للحلقة الدراسية العالمية لجامعة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣، التي سعت الى تحديد وتحليل نواحي الترابط المعقدة بين السكان والتنمية على الصعد الوطني والاقليمي والعالمي، وعالجت مسألة الكيفية التي يمكن للتعاون الدولي أن يلبي بها الاهتمامات السكانية في سياق التنمية المستدامة.

الحلقات الدراسية العالمية لجامعة الأمم المتحدة

المقصود من الحلقة الدراسية العالمية لجامعة الأمم المتحدة أن تساعد طلاب الجامعة ممن يشاركون فيها على فهم القضايا العالمية ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل من خلال المحاضرات والحوارات مع العلماء والخبراء المدعوين اليها من جميع أنحاء العالم. وتنظم هذه السلسلة من الحلقات الدراسية السنوية بالتعاون مع ثماني جامعات يابانية تتقاسم اهتماما مشتركا بالأبحاث الاكاديمية والتدريب في مجال الشؤون الدولية. وقد بدأت هذه الحلقات الدراسية في عام ١٩٨٥، وتناولت مواضيع مثل "التنظيم الدولي" (١٩٨٥) ، و "الأمم المتحدة والسلم الدولي" (١٩٨٦)، و "التنمية والأمم المتحدة" (١٩٨٧)، و "الأمة والنزعة الاثنية" (١٩٨٨)، و "التنمية التكنولوجية والرخاء الإنساني" (١٩٨٩)، و "الاتصال والعلاقات الدولية" (١٩٩٠)، و "اعادة تشكيل هيكل النظام العالمي والأمم المتحدة" (١٩٩١)، و "اضفاء الصبغة العالمية على الثقافات والمنظورات" (١٩٩٢).

رابعا - بناء القدرات البحثية: الزمالات والتدريب

ألف - زمالات جامعة الأمم المتحدة

١١٠ - في عام ١٩٩٣ منحت جامعة الأمم المتحدة ٨٢ زمالة، وهو أعلى رقم تمنحه في أية سنة منذ عام ١٩٨٦. ويمثل زيادة قدرها ٥٥ في المائة عن عام ١٩٩٢. ويعزى هذا التطور الإيجابي بصفة رئيسية

الى زيادة أنشطة التدريب التي تضطلع بها مراكز البحث والتدريب التابعة لجامعة الأمم المتحدة وبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية في أمريكـــا اللاتينيـــة ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال السنة أكمل ٦٣ زميلا لجامعة الأمم المتحدة دراساتهم، فبلغ بذلك عدد الزملاء السابقين لجامعة الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٩٣ ما مجموعه ٢٣٢ ١ زميلا.

١١١ - وفي إطار اتفاق للتعاون أبرمته جامعة الأمم المتحدة مع شركة كيرين بروري المحدودة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بدأ أربعة زملاء لجامعة الأمم المتحدة من الصين والفلبين وتايلند وفييت نام في مطلع السنة برنامجهم للتدريب البحثي في المعهد الوطني للبحوث الغذائية في تسوكوبا باليابان. وبدأ زميل خامس، من الصين أيضا، دراساته في تشرين الأول/أكتوبر، فشغلت بذلك جميع الزمالات التي قدمتها شركة كيرين لجامعة الأمم المتحدة عن تلك السنة. وينص الاتفاق على منح خمس زمالات سنويا مدة كل منها ١٢ شهرا لفترة خمس سنوات على أن تقدم شركة كيرين الدعم اللازم لتغطية جميع نفقات الزمالات وتوفر قدرا محدودا من الأموال لدعم أنشطة بحوث المتابعة التي يجريها هؤلاء الزملاء بعد عودتهم الى مؤسساتهم الأصلية.

١١٢ - وعـُقدت خلال السنة في هيئة الطاقة الوطنية بأيسلندا الدورة السنوية الخامسة عشرة لبرنامج جامعة الأمم المتحدة التدريبي في مجال الطاقة الحرارية الأرضية الذي تم تدشينه في عام ١٩٧٩. وحضر الدورة التي استمرت ستة أشهر ثلاثة عشر زميلا من الصين وبلغاريا والسلفادور وكينيا وليتوانيا والفلبين ورومانيا. ويمثل هذا أعلى عدد من الزملاء يحضرون الدورة منذ إنشائها. ويغطي الدعم المقدم من حكومة أيسلندا ٨٥ في المائة من إجمالي تكلفة الدورة. ويتميز هذا البرنامج بكونه أطول نشاط تدريبي مستمر تقوم به جامعة الأمم المتحدة؛ وتحقق ذلك بفضل الدعم المستمر المقدم من حكومة أيسلندا. ومنذ عام ١٩٧٩، تم تدريب ما مجموعه ١٢٠ من صغار المهندسين والجيولوجيين وعلماء الطبيعة والكيميائيين المختارين من بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية التي تتوفر لديها مصادر محتملة للطاقة الحرارية الأرضية، وتم التدريب في هيئة الطاقة الوطنية في مجالات مثل الاستكشاف الجيولوجي، وجيولوجيا ثقب الحفر، والاستكشاف الجيوفيزيائي، وهندسة المكامن المائية، وكيمياء السوائل الحرارية، واستغلال الطاقة الحرارية الأرضية، وتكنولوجيا الحفر.

١١٣ - وفي إطار اتفاق مشترك للزمالات أبرمته جامعة الأمم المتحدة مع مكتب الشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٩٩٢، يعكف ثلاثة زملاء من البرازيل والصين ونيجيريا حاليا على إجراء بحوث لمرحلة ما بعد الدكتوراة في مجالات تشمل تكنولوجيا الأغذية، وسياسات العلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا الاستشعار من بعد، في جامعات مختلفة في المملكة المتحدة. ومن المتوقع أن يبدأ زميلان من جامعة الأمم المتحدة تدريبهما في مطلع عام ١٩٩٤ لدى البرنامج الدولي المعني بحل المنازعات والقضايا الإثنية الذي تشترك في تنظيمه جامعة الأمم المتحدة مع جامعة أولستر. وبمقتضى هذا الترتيب الذي تعهدت فيه جامعة الأمم المتحدة أن تتقاسم التكاليف بالتساوي مع مكتب الشؤون الخارجية والكمنولث يصل عدد الزمالات المتوفرة للسنة الأكاديمية ١٩٩٣-١٩٩٤ الى تسع زمالات. وينصب

تركيز الزمالات بالدرجة الأولى على البحوث التدريبية في دراسات ما بعد الدكتوراة لموظفين مختارين من مؤسسات مرتبطة مع جامعة الأمم المتحدة ومتعاونة معها.

١١٤ - وعـُقدت الدورة الدولية السابعة في مجال تكنولوجيا الاستشعار من بعد في معهد بحوث الفضاء في البرازيل وذلك باشتراك خمسة زملاء لجامعة الأمم المتحدة جرى اختيارهم من مؤسسات في أمريكا اللاتينية. وتم تنظيم هذه الدورة التي امتدت لفترة ستة أشهر في إطار اتفاق للتعاون بين جامعة الأمم المتحدة ووكالتين حكوميتين برازيليتين هما وكالة تنسيق التطوير الوظيفي لكبار الموظفين والمجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية، وتتقاسم الوكالتان نفقات الزمالات لدى المؤسسات البرازيلية.

١١٥ - ويواصل زميلان، أحدهما من كوبا والآخر من كوستاريكا، تدريبهما الذي يستمر لعامين في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا لدى جامعة كامبيناس الحكومية في البرازيل، في إطار برنامج مماثل لتقاسم التكاليف. ومن المتوقع أن يكمل الزميلان دراساتهما للحصول على درجة الماجستير في شباط/فبراير ١٩٩٤.

١١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت في جامعة سان باولو في سان كارلوس في البرازيل دورة مدتها ستة أسابيع في مجال علم الأحياء في المياه العذبة وإدارة الموارد المائية الداخلية، باشتراك تسعة زملاء لجامعة الأمم المتحدة.

١١٧ - وفي إطار برنامج جامعة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم خلال السنة منح ١٦ زمالة من زمالات جامعة الأمم المتحدة لإعارات بحثية تتراوح مدتها بين ٣ أشهر و ١٢ شهرا لدى بعض مختبرات التكنولوجيا الحيوية البارزة في أمريكا اللاتينية. ويمثل هذا زيادة تقارب الضعفين في عدد الزمالات المنفذة عن السنة السابقة.

١١٨ - وحصل خمسة زملاء من بلدان افريقية على تدريب في مجال المعالجة الآلية للمعلومات بالحاسوب الخفيف، في جامعات مختلفة في أيرلندا وفي مراكز بحثية أخرى في إطار المشروع الثاني للمعالجة الآلية للمعلومات بالحاسوب الخفيف الذي تنفذه الحكومة الايرلندية بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة. وغـُطيت نفقات الزمالات من منحة قدمتها حكومة ايرلندا الى جامعة الأمم المتحدة.

١١٩ - ومنح المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية التابع لجامعة الأمم المتحدة ٤ زمالات مدة كل منها أربعة أشهر لمرشحين من الصين للاضطلاع بدراسات بحثية عن أساليب تصميم نظم معالجة البيانات في الوقت الحقيقي في إطار مشروع بحثي مشترك بين الصين وجامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية بدأ العمل فيه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وبدأت مجموعة أخرى مؤلفة من أربعة زملاء من الصين تدريبا لمدة أربعة أشهر في إطار دورة في التقنيات المتقدمة لتطوير برامج الكترونية للسكك الحديدية لدى المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية التابع للجامعة في ماكاو. ومـُنح أحد الزملاء زمالة مدتها إثنى عشر شهرا للتدريب على نهج متقدم في هندسة فرادى

البرامج الالكترونية" وعلى الإدارة المتقدمة للمرافق في المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية التابع للجامعة في ماكاو.

١٢٠ - وجرى تنفيذ برنامج جامعة الأمم المتحدة التدريبي على نظم الطاقة المتجددة في أواخر آب/اغسطس لدى مركز دراسات الطاقة التابع للمعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي. وفي نهاية عام ١٩٩٣ شارك ثمانية زملاء من بلدان في آسيا وافريقيا في دورة مدتها ثمانية أشهر. وأجريت مناقشات في عام ١٩٩٣ لبدء العمل في برنامج تدريبي عن البيئة والطاقة تشارك فيه مجموعة من المؤسسات في مدينة مدراس بالهند بقيادة جامعة آنا. وأقرت جامعة الأمم المتحدة وإدارة العلوم والتكنولوجيا في الهند اتفاقا لتقاسم التكاليف لتغطية نفقات التدريب في البرنامج. وستغطي إدارة العلوم والتكنولوجيا نفقات المعيشة للمتدربين وأجور التدريب بينما تتعهد الجامعة بدفع نفقات السفر الدولي والتأمين للزملاء. ومن المتوقع أن يشارك خمسة زملاء في البرنامج الأول في عام ١٩٩٤.

١٢١ - وشهدت السنة توثيق الروابط بين جامعة الأمم المتحدة وقسم التغذية وعلم الأغذية في جامعة غانا التي أضحت في عام ١٩٧٩ مؤسسة مرتبطة بجامعة الأمم المتحدة. وتعمل المؤسسة التي تعتبر إحدى العناصر النشطة في المشروع الإقليمي المشترك للأغذية والتغذية بين رابطة الجامعات الافريقية وجامعة الأمم المتحدة، كمقر للبحوث التي يجريها لمرحلة ما بعد الدكتوراة محاضران جامعيان نيجيريان في إطار زمالات جامعة الأمم المتحدة. وعلى الطرف الآخر من افريقيا، قبلت جامعة نيروبي التي سُميت مؤسسة مرتبطة بجامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦، اثنين من زملاء جامعة الأمم المتحدة، أحدهما من معهد التغذية الاثيوبي والآخر من المركز التنزاني للأغذية والتغذية في برنامج لمرحلة الدراسات العليا مدته عامان في مجال السياسات الغذائية والتخطيط الغذائي. وتعتبر هذه التطورات في افريقيا، بالاقتران مع الخطوات التي أُنجزت في أمريكا اللاتينية في إطار برنامج جامعة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خطوات مشجعة في جهود جامعة الأمم المتحدة الرامية لإقامة اتصالات أوثق بين المفكرين والعلماء في البلدان النامية. ومن المأمول أن تقوم جامعة الأمم المتحدة بدور أوسع في المستقبل في هذا المجال الهام تساعد به على "تخفيف العزلة الفكرية للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات في بلدان نامية والتي قد تصبح، لولا ذلك سببا لانتقالهم إلى البلدان المتقدمة النمو"[١٣].

١٢٢ - وفي عام ١٩٩٣ استمر التدريب في مجال التغذية والأغذية لدى المعهد المركزي للبحوث التكنولوجية الغذائية في الهند، ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما في غواتيمالا، وكان هذان المعهدان من أوائل المؤسسات المرتبطة بجامعة الأمم المتحدة. وأعربت شعبة علوم التغذية التابعة لجامعة كورنيل في الولايات المتحدة عن اهتمامها بالعمل كمقر لبرنامج جامعة الأمم المتحدة للغذاء والتغذية. وفي إطار ما يعتبر من الأنشطة التعاونية الأولية بين جامعة الأمم المتحدة والشعبة، تم التوصل إلى اتفاق لتنفيذ زمالتين لجامعة الأمم المتحدة بمقتضى ترتيب لتقاسم التكاليف تتحمل بموجبه الجامعة نفقات السفر والمعاش والتأمين مقابل تنازل جامعة كورنيل عن مصروفات التعليم ورسوم التدريب الأخرى. ومن المتوقع أن يبدأ اثنان من زملاء جامعة الأمم المتحدة تدريبهما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

باء - حلقات العمل التدريبية

١٢٣ - عـُقدت في جامعة جنيف في سويسرا دورة مدتها ستة أسابيع عن تحليل وإدارة الأخطار الجيولوجية، شارك فيها خمسة عشر متدربا بدعم من جامعة الأمم المتحدة. ووفرت الجامعة بالاشتراك مع المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية حلقات عمل تدريبية قصيرة الأجل عن تكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية عقدت في بانكوك، بتايلند وهانوي، بفييت نام وشملت ٧٣ شخصا مختارا من مؤسسات من الهند وباكستان وتايلند وفييت نام. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، عـُقدت في بيجينغ بالصين، حلقة عمل تدريبية نظمتها جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية عن المناهج الدراسية الجامعية في تكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية شارك فيها حوالي ٤٠ مشتركا . ومن المتوقع أن تـُعقد في كينيا في مطلع عام ١٩٩٤ حلقة عمل تدريبية إقليمية عن السلم وفض المنازعات في الجنوب الافريقي. وستنظم على غرار حلقة عمل مماثلة عقدت في موسكو في عام ١٩٩٢. كما نـُظم برنامج جامعة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ست دورات مدة كل منها اسبوعان، في الأرجنتين وغواتيمالا والمكسيك وفنزويلا وشارك فيها ما يزيد عن ٩٠ من صغار العلماء وطلاب الدراسات العليا.

١٢٤ - وإجمالا، حضر ما يزيد على ٢٣٠ شخصا حلقات العمل التدريبية قصيرة الأجل التي عقدتها جامعة الأمم المتحدة والتي تتراوح مدتها من أسبوع إلى ستة أسابيع.

الزمالات المقدمة من جامعة الأمم المتحدة
والأنشطة التدريبية التي تقوم بها

منحت جامعة الأمم المتحدة ٨٢ زمالة في عام ١٩٩٣ بزيادة قدرها ٥١ في المائة عن عام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٣، جاء زملاء جامعة الأمم المتحدة من اثيوبيا والأرجنتين واكوادور وأوروغواي وأوغندا والبرازيل وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا وزامبيا والسلفادور والسودان وشيلي والصين والفلبين وفنزويلا وفييت نام والكاميرون وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وليتوانيا والمكسيك ونيجيريا والهند.

وفي عام ١٩٩٣ حصل ٦٥ في المائة من زملاء جامعة الأمم المتحدة على تدريبهم في مؤسسات في البلدان النامية؛ وحصل ٣٥ في المائة منهم على تدريبهم في مؤسسات في البلدان المتقدمة النمو.

وفي عام ١٩٩٣ غطت المجالات الرئيسية للتدريب في جامعة الأمم المتحدة ما يلي: التكنولوجيا الحيوية؛ وعلم المعلومات بالحاسبات الخفيفة، وعلم وتكنولوجيا الأغذية، والسياسة

العامة للعلم والتكنولوجيا، والاستشعار من بعد، والطاقة الحرارية الأرضية، ونظم الطاقة المتجددة، وعلم الأحياء في المياه العذبة وإدارة الموارد المائية الداخلية.

وحضر زهاء ٢٣٠ شخصا الدورات التدريبية قصيرة الأجل التي تتراوح مدتها بين أسبوع إلى ستة أسابيع التي توفرها جامعة الأمم المتحدة.

خامسا - نشر نتائج الأبحاث

١٢٥ - تستهدف جهود النشر التي تبذلها الجامعة إحداث أكبر أثر ممكن من العلم المستفاد من بحوثها ومن البحوث ذات الصلة بالأنشطة التي تقوم بها، والقيام على الأخص بتعزيز قدرات التعلم في جميع المجتمعات لفهم مشاكل عالم متزايد الترابط ومتعدد الوجوه. ويعمل برنامج النشر الذي تقوم به الجامعة بتوجيه من مطبعة جامعة الأمم المتحدة وبدعم من ترتيبات النشر الأخرى على دعم الأنشطة الأكاديمية التي تقوم بها الجامعة وتوسيع دائرة الأثر الناجم عنها. ومنذ عام ١٩٧٥، أصدر زهاء ٣٥٠ كتابا وكثير من أعداد المجلات الأربعة بالاضافة إلى العديد من التقارير والورقات والدراسات والمقالات الصحفية. وتمثل هذه المنشورات، إجمالا، جزء كبيرا من المعرفة التي أوجدتها جامعة الأمم المتحدة.

١٢٦ - وساعدت أنشطة النشر على عرض صورة الجامعة وسيرتها بوصفها مؤسسة أكاديمية وبوصفها أيضا جزء من الأمم المتحدة، لا سيما من خلال زيادة تعريف قواعدها المختلفة بعملها بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المفكرين الدولي، والمنظمات غير الحكومية والجمهور. وتحقيقا لهذه الغاية، استحدثت مجموعة واسعة من المواد والنهج الإعلامية استمر إصدارها خلال السنوات التسع عشرة الماضية.

١٢٧ - وخلال عام ١٩٩٣، نشر ١٠ كتب تحت شعار جامعة الأمم المتحدة، كما نشر ستة عشر كتابا من خلال ترتيبات محددة للنشر المشترك. وترد في المرفق الأول قائمة بالكتب التي أصدرتها جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣.

١٢٨ - ومن أجل تلبية الطلبات المتزايدة الناشئة عن زيادة المنشورات التي تنتجها الجامعة، حسنت مطبعة جامعة الأمم المتحدة وعززت أنشطتها في مجالات التحرير والانتاج والبيع والتسويق والدعاية. وفي حين استمرت في عام ١٩٩٣ علاقات التوزيع العديدة المعمول بها في أرجاء العالم، أقيمت علاقة توزيع جديدة مع شركة "يونيباب" في الولايات المتحدة. وساعد التركيز الذي وضع على تعزيز ترتيبات النشر، على زيادة التعريف بالكتب التي تصدرها جامعة الأمم المتحدة وزيادة مبيعاتها في سائر أنحاء العالم. كما ساعد تزويد شركاء الجامعة في التوزيع بمعلومات مناسبة وحسنة التوقيت على تعزيز فعاليتهم الإجمالية في مناولة كتب الجامعة. كذلك ساعدت الجهود الرامية الى تحسين تركيز قوائم كتب جامعة الأمم المتحدة وتصنيفها وعرضها ولا سيما القوائم التي تصدر في فهارس منشورات المبيع التي تعدها مطبعة جامعة الأمم المتحدة، على تحسين صورة مطبعة جامعة الأمم المتحدة والتعريف بالناتج المنشور من بحوث الجامعة. ومن

جملة هذه المبادرات فهرس خاص بكتب الجامعة المتصلة بالبيئة ومنشورات عن الكتب التي ستصدرها الجامعة قريبا.

١٢٩ - ومن التحديات التي واجهتها مطبعة جامعة الأمم المتحدة خلال السنة استكشاف أسواق جديدة ممكنة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي أسواق يمكن أن تساعد على زيادة الوعي بعمل الجامعة في هاتين المنطقتين. وشهد عام ١٩٩٣ أيضا تحسنا ملحوظا في قدرة مطبعة جامعة الأمم المتحدة على ترتيب إجراء استعراضات حسنة التوقيت لكتب جامعة الأمم المتحدة. وحققت مبيعات منشورات جامعة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ مبلغا يقارب ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ومن المأمول أن يؤدي استمرار الجهود التي تبذلها مطبعة جامعة الأمم المتحدة في مجالي التسويق والترويج إلى زيادة العائدات في فترة السنتين المقبلة.

١٣٠ - وأدت ترتيبات العرض والمبيعات في مؤتمرات جامعة الأمم المتحدة ندواتها والاجتماعات التي تعقدها المنظمات الأخرى في مرافق المؤتمرات الموجودة في المقر الرئيسي الجديد لجامعة الأمم المتحدة منذ افتتاحه رسميا في شباط/فبراير ١٩٩٣، إلى زيادة وعي الجمهور الياباني بمنشورات جامعة الأمم المتحدة وأنشطتها، وزيادة العائدات. وخلال عام ١٩٩٣ تمكنت المطبعة أيضا من زيادة بيع حقوق الترجمة وزيادة عدد التراخيص لإعادة طبع منشورات جامعة الأمم المتحدة واستنساخ طبعات منها.

١٣١ - وعملت مطبعة جامعة الأمم المتحدة، بالاضافة إلى تعزيز قدراتها ذات الصلة بالمبيعات، على تحسين تصميم كتبها ومناولة مجموعة أوسع من الناتج المنشور بما في ذلك الدراسات الإفرادية والتقارير والورقات. وأظهرت الاتصالات مع الزملاء في منظومة الأمم المتحدة حجم الاعتراف المتزايد الذي تحظى به منشورات مطبعة جامعة الأمم المتحدة. ووفرت المطبعة الدعم والمشورة في مجال النشر لأجزاء أخرى من منظومة جامعة الأمم المتحدة بما فيها مراكز وبرامج البحث والتدريب الموجودة في أماكن عديدة في العالم.

كتب جامعة الأمم المتحدة

نشرت جامعة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ حوالي ٣٥٠ كتابا.

وفي عام ١٩٩٣؛ نشرت ١٠ كتب تحت شعار جامعة الأمم المتحدة، وتشرت ١٦ كتابا آخر عن طريق ترتيبات محددة للنشر المشترك.

وتقوم مطبعة جامعة الأمم المتحدة بتنسيق أنشطة النشر التي تضطلع بها الجامعة.

١٣٢ - وأصدرت جامعة الأمم المتحدة مجلاتها الأربع خلال عام ١٩٩٣ وهي: "نشرة الأغذية والتغذية"، و "مجلة تكوين وتحليل الأغذية"، و "البحث والتطوير في مجال الجبال"، و "ملخصات لمنتخبات من تكنولوجيا الطاقة الشمسية" كما واصلت مشاركتها في نشر مجلة "التغير البيئي العالمي" مع شركة "بتروورث" للنشر.

١٣٣ - وواصلت الجامعة خلال عام ١٩٩٣ الاحتفاظ بمكتبات وديعة في ٦٧ بلدا وتأمل أن تؤسس مكتبات أخرى من هذا النوع خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وهو أمر يتوقف على تعبئة موارد خارجية.

سادسا - حالة الجامعة في عام ١٩٩٣

١٣٤ - كان من أبرز أحداث عام ١٩٩٣ افتتاح مبنى المقر الدائم الجديد للجامعة رسميا في منتصف شباط/فبراير خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس جامعة الأمم المتحدة. وحضر احتفالات الافتتاح السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة؛ وولي عهد اليابان؛ والسيد يوهي كوهنو وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة؛ والسيدة مايومي موریاما وزيرة التعليم والعلم والثقافة والرياضة؛ والسيد شوينتشي سوزوكي محافظ طوكيو الكبرى؛ والسيد فديريكو مايور المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وأعضاء مجلس جامعة الأمم المتحدة؛ ودارسون؛ ودبلوماسيون؛ وممثلون للمنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال التجارية؛ وحشد آخر من الضيوف البارزين من اليابان وخارجها. ويضم مبنى المقر الجديد الذي بنته حكومة اليابان للجامعة على قطعة أرض مقدمة من محافظة طوكيو الكبرى، ٣٠٠ ٢١ متر مربع من المساحات الجاهزة، ويوفر لمقر الجامعة منشآت ممتازة للمكاتب والمؤتمرات يمكن منها تخطيط وتنسيق الأنشطة العالمية التي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة في مجالات البحوث وبناء القدرات ونشر المعرفة.

١٣٥ - وساعد مبنى المقر الجديد في الارتقاء بمكانة الجامعة، لا سيما في اليابان، وبذلت الجامعة في عام ١٩٩٣ جهودا منسقة لتعزيز صورتها وتأثيرها في اليابان وخارجها على حد سواء. وفي عام ١٩٩٣، عقد في مرافق المؤتمرات في المبنى الجديد ١٧ من حلقات العمل أو الندوات أو المؤتمرات الدولية. وفي إطار سلسلة المحفل العام التابعة للجامعة استضيف في مقر الجامعة ١٥ من العلماء البارزين، ورؤساء منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وأحد رؤساء الدول، للتحدث إلى مجتمع العلماء المحليين والمجتمع الدبلوماسي. وحضر أكثر من ٣٠٠ ٧ شخص الأنشطة الأكاديمية التي عقدت في مبنى المقر في الفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١٣٦ - وخلال عام ١٩٩٣، انتقلت أقسام أخرى من الجامعة إلى مقار جديدة. ففي حزيران/يونيه، انتقل المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة إلى مقر جديد مؤقت مقدم من حكومة فنلندا؛ ونقل المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسوب التابع للجامعة إلى مقر مؤقت جديد في ماكاو. وفي كانون الأول/ديسمبر، انتقل معهد الموارد الطبيعية في افريقيا التابع للجامعة من مكاتب برامجه المؤقتة في مكتب اليونسكو الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في افريقيا، بنيروبي، إلى مقر في جامعة غانا في ليغون. ويمثل

استقرار معهد الموارد الطبيعية في افريقيا التابع للجامعة في بلده المضيف غانا خطوة هامة إلى الأمام في تطور المعهد، وهو ما يؤمل أن يدعم الجهود المبذولة لحشد موارد إضافية لصندوق الهبات المخصص للمعهد.

١٣٧ - واستمرت في عام ١٩٩٣ الجهود الرامية إلى تمكين جامعة الأمم المتحدة من زيادة تأثيرها في عمل منظومة الأمم المتحدة وتوسيع مقدار مساهمتها فيه، كما ازدادت كثافة تلك الجهود. وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى طوكيو من أجل الافتتاح الرسمي لمبنى المقر الجديد، دعا جامعة الأمم المتحدة لأن تصبح "مستودع أفكار" لمنظومة الأمم المتحدة وأن توفر نتائج مبادراتها البحثية للمداولات والأعمال الجارية التي تنهض بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تسعى الجامعة إلى أن تضفي مزيدا من التماسك الشامل وقوة الحجة على أنشطتها التي تتسم بحكم طبيعتها باللامركزية، حيث تتوزع على مراكز وبرامج البحوث والتدريب الموجودة في مختلف أنحاء العالم. وفي عام ١٩٩٣ عقدت ثلاثة اجتماعات لمديري مراكز وبرامج البحوث والتدريب التابعة للجامعة بهدف زيادة التفاعل بين مراكز وبرامج البحوث والتدريب التابعة للجامعة وتعزيز فعالية مساهمات الجامعة في أعمال الأمم المتحدة. وكثف مسؤولو الجامعة جهودهم للتشاور والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على مختلف المستويات لكي يضمنوا، إلى الحد الممكن، جعل الأنشطة الأكاديمية التي تضطلع بها الجامعة مكملة للمداولات والمناقشات الجارية، وفي بعض الحالات للمبادرات البحثية لهذه المنظمات الأخرى. ومن المتوقع تعزيز هذه التفاعلات خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، حيث تعتزم الجامعة تكريس جانب من مواردها البحثية لإجراء دراسات متعلقة بالسياسات عن بعض القضايا ذات الأهمية الجوهرية لوكالات الأمم المتحدة، بما يتوافق مع القدرات البحثية للجامعة. وخلال عام ١٩٩٣، تمكنت جامعة الأمم المتحدة من العمل بصورة أوثق مع العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية.

١٣٨ - واضطلعت الجامعة بالعديد من المبادرات الجديدة في عام ١٩٩٣ بغية تعزيز مساهماتها في منظومة الأمم المتحدة. ففي نيسان/ابريل، شكل رئيس الجامعة، فريقا استشاريا خاصا بجدول أعمال القرن ٢١ لمساعدته في وضع خطة عشرية لأنشطة البحوث وبناء القدرات ونشر المعرفة في مجال التنمية المستدامة بيئيا. واجتمع الفريق الاستشاري ثلاث مرات، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قدم إلى رئيس الجامعة تقريره النهائي، الذي وضع فيه إطارا شاملا لجهود جامعة الأمم المتحدة في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة. وسلط التقرير الضوء على ضرورة تعزيز جهود الجامعة في مجال بناء القدرات بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا سيما في مجال البرامج التثقيفية لطلاب الدراسات العليا في ميدان الإدارة البيئية المتكاملة.

١٣٩ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، عيّن رئيس الجامعة فريقا دوليا لإجراء دراسة جدوى لتحديد الاحتياج الطويل الأجل لإنشاء مركز أو برنامج لجامعة الأمم المتحدة للبحوث والتدريب في مجال البيئة والصحة البشرية. ويدعو تقرير دراسة الجدوى، الذي قدم إلى رئيس الجامعة في كانون الأول/ديسمبر، إلى إنشاء هيكل لشبكة دولية في أونتاريو، تسمى الشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة التابعة لجامعة الأمم المتحدة، تستفيد من الموارد الفكرية والتسهيلات المادية للجامعات في أونتاريو وتربطها بعدد من الوحدات الدولية المتعاونة في المناطق النامية من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن يتاح تمويل أساسي سنوي للشبكة يقتسم بالتساوي بين حكومتي أونتاريو وكندا، لمدة خمس سنوات ابتداء، ثم يكون قابلا للتجديد. وتستجيب أنشطة الشبكة لواحد من الشواغل ذات الأولوية في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ومن المتوخى أن يدعم عمل الشبكة منظمات الأمم المتحدة الأخرى وأن ينفذ بالتعاون الوثيق معها.

١٤٠ - وبدأت جامعة الأمم المتحدة أيضا صياغة مجموعة من الأنشطة الأكاديمية ترمي إلى المساهمة في "خطة السلام" التي وضعها الأمين العام. ففي نيسان/ابريل، عقد اجتماع تخطيطي في نيويورك لوضع التفاصيل لمجموعة محددة من أنشطة البحوث والتدريب في مجال "الخطة"، تتركز بوجه خاص على الدبلوماسية الوقائية، ومعايير التدخل، وعمليات حفظ السلم، والمنظمات والترتيبات الإقليمية.

١٤١ - وثمة مبادرة مستمرة من جامعة الأمم المتحدة ذات صلة بموضوع "خطة للسلام" تهدف إلى إنشاء مركز للبحوث والتدريب في مجالات الحكم والدولة والمجتمع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وقع رئيس ولاية قطالونيا ورئيس جامعة الأمم المتحدة مذكرة تفاهم وخطاب نوايا فيما يتعلق بإنشاء المركز في برشلونة باسبانيا. وانتظارا لإجراء مزيد من المفاوضات مع الحكومتين الإسبانية والقطالونية بغية وضع تفاصيل الاتفاقات الرسمية اللازمة، بُذل في عام ١٩٩٣ جهد منظم لاستكشاف المواضيع والقضايا التي يمكن بحثها، والأساليب المنهجية، وأشكال المشاركة المؤسسية في برنامج الأنشطة الأكاديمية للمركز مستقبلا. وتركزت هذه العملية حتى الآن على المواضيع الخمسة التالية التي يمكن أن تشكل أساس برنامج عمل المركز: الأخلاقيات والحكم؛ الحكم في سياق فترات التحول الاقتصادي؛ الشرعية والقيادة في سياق الحكم؛ تعددية الأطراف؛ التوجيه البيئي.

١٤٢ - وفي عام ١٩٩١، كلفت جامعة الأمم المتحدة جامعة أولستر بإجراء دراسة جدوى عن إمكان إنشاء برنامج دولي مشترك لحل المنازعات والقضايا الإثنية في ايرلندا الشمالية. وقام فريق يضم ٢٤ خبيرا دوليا باستعراض تقرير دراسة الجدوى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ اعتمد مجلس جامعة الأمم المتحدة برنامجا مستمدا من التقرير. ويهدف البرنامج إلى التعاون مع المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، ويضع نهجا منظما للتعامل مع مشاكل الصراع الإثني. وسوف يشجع البرنامج على إقامة الروابط بين البحث والتدريب والسياسة العامة والممارسة والنظرية، ويأمل أن ينشط البحوث والتدريب في البلدان النامية على وجه الخصوص. وضمن المرحلة التحضيرية للبرنامج، عقدت في أواخر تشرين الأول/اكتوبر حلقة عمل بحثية لاستعراض البحوث القائمة في مجالات الصراع الإثني وحل الصراعات، ولوضع برنامج خمسي للبحوث والتدريب.

١٤٣ - وفي حين يتيح مبنى المقر الدائم الجديد في طوكيو فرصا جديدة ومهمة لجامعة الأمم المتحدة، فإنه أيضا يجلب أعباء مالية لا يستهان بها ترتبط بصيانة المبنى وتشغيله. وهذه التكاليف التشغيلية، التي تتعلق أساسا بالصيانة والمرافق والأمن والتي لا تغطيها حكومة اليابان المضيفة، لا بد وأن تتوفر من الموارد المالية المحدودة للجامعة. فالدخل اللازم لعمل الجامعة ولصيانة مقرها لا بد وأن يتأتى من الدخل الاستثماري المكتسب من صندوق هباتها ومن مساهمات التشغيل. ومعنى تزايد العبء المالي لمبنى المقر أن تصبح الجامعة عاجزة عن استخدام المنشآت الجديدة على أكمل وجه ممكن. كما أن توجيه الموارد الثمينة إلى تكاليف صيانة المقر يخفض كمية الأموال المتاحة للمبادرات الأكاديمية. وقد جعل ذلك من الضروري مواصلة اتخاذ تدابير صارمة من أجل خفض تكاليف المقر بما يكفل بقاءها في حدها الأدنى. وحفزت هذه الظروف الجامعة على تكثيف جهودها من أجل حشد مساهمات مالية إضافية للأنشطة البرنامجية.

١٤٤ - وطلب الأمين العام، في أثناء زيارته لليابان في شباط/فبراير، توفير مساحات مكتبية لإيواء مكاتب منظمات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في اليابان. وسوف يساعد وجود مكاتب الأمم المتحدة في مبنى مقر جامعة الأمم المتحدة على وجود تفاعل أوثق بين الجامعة وهذه المنظمات. وانتقل المكتب الفرعي لمنظمة العمل الدولية في طوكيو إلى مبنى الجامعة في حزيران/يونيه، وانتقل مركز الأمم المتحدة للإعلام ومكتب اليونيسيف في اليابان ومكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر. ووافق كل من هذه المنظمات على المساهمة في تكاليف الصيانة بدلا من دفع رسوم استئجار. غير أن هذه المساهمات لا تساعد إلا في تحمل جانب من مجموع التكاليف المطلوبة لتشغيل المبنى.

١٤٥ - لقد ظلت جامعة الأمم المتحدة، باعتبارها إحدى منظمات الأمم المتحدة التي تمول من التبرعات، تواجه قيودا في التمويل نظرا لصعوبة حشد مساهمات غير مقيدة جديدة لصندوق الهبات. وخلال العام وردت مساهمات من تبرعات معلنة سابقة لمراكز وبرامج البحوث والتدريب التابعة لجامعة الأمم المتحدة، كما وردت مساهمات تشغيل متواضعة، ومساهمات برنامجية محددة. ويتضمن الجدول الوارد أدناه بيانا موجزا بالمساهمات التي تبلغ ٠٠٠ ١٠٠ من دولارات الولايات المتحدة أو أكثر التي وردت خلال العام. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بلغ مجموع التبرعات المعلنة لصندوق الهبات وتبرعات التشغيل من جانب ٥١ حكومة و ٧ من المتبرعين الآخرين نحو ٢٧١ مليون دولار، ورد منها ٢٤١,٣ من ملايين الدولارات. وخلال العام، استفادت الجامعة أيضا من الدعم المقابل وغيره من أشكال الدعم، بما في ذلك الدعم المتمثل في تقاسم التكلفة للزمالات وغيرها من الأنشطة.

المساهمات المالية الواردة خلال عام ١٩٩٣ (أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة)

المصدر	الغرض	المبلغ
ألف - الحكومات		
ايرلندا	مشروع المشغلات الدقيقة والمعلوماتية المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وحكومة ايرلندا	١٨٦ ٠٥٥
إيطاليا	مشروع المشغلات الدقيقة	١ ٨٥١ ٠٠٠
البرتغال	صندوق الهبات المخصص لجامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسوب	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
جمهورية الصين الشعبية	صندوق الهبات المخصص لجامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسوب	١ ٣٠٠ ٠٠٠
ماكاو	صندوق الهبات ومساهمات التشغيل المخصصة لجامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسوب	٤ ١٢٤ ٦٨٨
الهند	صندوق الهبات المخصص لجامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية	٢٢٥ ٠٠٠
هولندا	تكاليف التشغيل لجامعة الأمم المتحدة/معهد التكنولوجيات الجديدة	٦٤٢ ٦٢٣
اليابان	الأنشطة البرنامجية لعام ١٩٩٣	٣ ٩٢٠ ٢٣١
	المجموع الفرعي	١٤ ٢٤٩ ٥٩٧
باء - القطاع الخاص والوكالات غير الحكومية		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب خدمات المشاريع	تكاليف التشغيل لجامعة الأمم المتحدة/معهد الموارد الطبيعية في افريقيا	٣٠٠ ٠٠٠
مؤسسة اليابان لجامعة الأمم المتحدة	مشاريع متنوعة في عام ١٩٩٣	١٤٢ ٨٥٧
شركة كيرين بريوري	برنامج الزمالات المشتركة بين جامعة الأمم المتحدة وشركة كيرين بريوري	٢٢١ ٧٧٤
	المجموع الفرعي	٦٦٤ ٦٣١
	المجموع	١٤ ٩١٤ ٢٢٨

١٤٦ - وفي عام ١٩٩٣، فقدت الجامعة صديقا هاما ومستشارا وداعية، بوفاة السيد سابورو أوكيتا. وقد عمل السيد أوكيتا رئيسا لمجلس إدارة المعهد العالي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، وكان مؤيدا نشطا للجامعة منذ الأيام الأولى لإنشائها. وسيفتقد المجتمع الدولي للعلماء، المتمثل في جامعة الأمم المتحدة، مشورة السيد أوكيتا الحكيمة وحضوره.

١٤٧ - وخلال عام ١٩٩٣، قدمت الاستاذة فاطمة مرنيسي، عضو مجلس جامعة الأمم المتحدة، وهي من المغرب، استقالتها من المجلس. وحتى نهاية العام، لم يعين أحد لشغل المقعد الشاغر. وعين السيد ماسارو يوشيتومي، نائب رئيس معهد بحوث مصرف اليابان للائتمانات الطويلة الأجل، عضوا في مجلس إدارة المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة لشغل المقعد الذي شغر بوفاة السيد سابورو أوكيتا. وأعيد تعيين السيد والتر هولتزر من ألمانيا في مجلس إدارة معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة لفترة مدتها أربع سنوات.

١٤٨ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ أكمل السيد لال جاياواردينا، مدير المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، فترته الثانية التي تبلغ مدتها أربع سنوات، وعين الاستاذ ميهالي سيماي، وهو عالم اقتصاد هنغاري مرموق ورئيس سابق لمجلس جامعة الأمم المتحدة، مديرا مؤقتا. وبعد ذلك، عين رئيس الجامعة الاستاذ سيماي مديرا للمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٥.

الحواشي

(١) بيان ألقاه السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة افتتاح مبنى مقر جامعة الأمم المتحدة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ في طوكيو.

(٢) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: "القرارات التي اتخذها المؤتمر"، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) John Kendrew, "What is the Place of Science?", The Role of the United Nations in the Twenty-first Century (United Nations University, 1993), pp. 65-68.

(٤) M. C. Nusbaum and A. Sen (editors), The Quality of Life (Oxford University Press, 1993).

(٥) All-China Women's Federation, The Impact of Economic Development on Rural Women in China (United Nations University, 1993).

الحواشي (تابع)

(٦) V. M. Moghadam, Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East (Lynne Rienner Publishers, 1993).

(٧) V. M. Moghadam, Identity Politics and Women: Cultural Reassertions and Feminisms in International Perspective (Westview, 1993).

(٨) V. M. Moghadam (editor), Democratic Reform and the Position of Women in Transitional Economies (Oxford, Clarendon Press, 1993).

(٩) O. Blanchard, M. Boycko, M. Dabrowski, R. Dornbusch, R. Layard and A. Schleifer, PostCommunist Reform: Pain and Progress (MIT Press and UNU Press, 1993).

(١٠) L. Taylor (editor), The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution, and Growth in the Developing World (MIT Press and UNU Press, 1993).

(١١) A. Sengupta, Aid and Development Policy in the 1990s, Research for Action Series (UNU/WIDER, 1993).

(١٢) S. R. Osmani (editor), Nutrition and Poverty (Oxford University Press, 1992).

(١٣) ميثاق جامعة الأمم المتحدة، المادة ١، الفقرة ٦.

المرفق الأول

قائمة بالكتب والمجلات التي نشرتها جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣

الكتب

Agroforestry in the Pacific Islands: Systems for Sustainability, edited by William C. Clarke and Randolph R. Thaman, UNU Press

The Arab World: Nation, State and Democracy, by Fawzy Mansour, UNU/Zed Books, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Environmental Change and International Law: New Challenges and Dimensions, edited by Edith Brown Weiss, editor, UNU Press

Fish Fermentation Technology, edited by Cherl-Ho Lee, K. H. Steinkraus and P. J. A. Reilly, UNU/Yu Rim Publishing Co., Republic of Korea

The Global Greenhouse Regime: Who Pays?, edited by Peter Hayes and Kirk Smith, editors, UNU/Earthscan Publications, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Green-Alternative Politics in West Germany: Vol. I. The New Social Movements, by Saral Sarkar, UNU/Promilla & Co. Publishers, India

The Impact of Economic Development on Rural Women in China, by the All-China Women's Federation, UNU

The Impact of Technology on Human Rights: Global Case-studies, edited by C. G. Weeramantry, UNU Press

Information Technology in Selected Countries: reports from Ireland, Ethiopia, Nigeria and Tanzania, edited by Eileen P. Drew and F. Gordon, Foster, UNU

Latin America Today, edited by Pablo González Casanova, UNU Press

Macroeconomics in the Global Economy, by Jeffrey D. Sachs and Felipe B. Larrain, UNU/WIDER/Harvester Wheatsheaf, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Mining in Africa Today: Strategies in African Political Economy, by Faysal Yachir, UNU/Zed Books, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East, by Valentine M. Moghadam, UNU/WIDER/Lynne Rienner Publishers, United States of America

Peace and Security in the Asia Pacific Region: Post-Cold-War Problems and Prospects, edited by Kevin P. Clements,UNU/Dunmore Press, New Zealand

Post-Communist Reform: Pain and Progress, by Olivier Blanchard, Maxim Boycko, Marek Dabrowski, Rudiger Dornbusch and Richard Layard, UNU/MIT Press, United States of America/United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

The Quality of Life, edited by Martha C. Nussbaum and Amartya Sen, published by UNU/WIDER/Clarendon Press, Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution and Growth in the Developing World, edited by Lance Taylor, UNU/MIT Press, United States of America/United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

South-East Asia's Environmental Future: The Search for Sustainability, edited by Harold Brookfield with Yvonne Byron, UNU/Oxford University Press, Malaysia

Technological Independence: The Asian Experience, edited by Saneh Chamarik and Susantha Goonatilake, UNU Press

Technological Innovation and the Development of Transportation in Japan, edited by Hirofumi Yamamoto, UNU Press

The State and Cultural Transformation: Perspectives from East Asia, edited by Ken'ichiro Hirano, UNU Press

Technological Transformation in the Third World: Vol. I. Asia, edited by Surendra J. Patel, UNU/WIDER/Avebury, Ashgate Publishing Group, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Technological Transformation in the Third World: Vol. II. Africa, edited by Surendra J. Patel, UNU/WIDER/Avebury, Ashgate Publishing Group, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Technological Transformation in the Third World: Vol. III. Latin America, edited by Surendra J. Patel, UNU/WIDER/Avebury, Ashgate Publishing Group, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Technological Transformation in the Third World: Vol. IV Developed Countries, edited by Surendra J. Patel, UNU/WIDER/Avebury, Ashgate Publishing Group, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Who Will Save the Forests? Knowledge, Power and Environmental Destruction, edited by Tariq Banuri and Frédérique Apffel Marglin, UNU/WIDER/Zed Books, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

المجلات

Abstracts of Selected Solar Energy Technology (ASSET), Vol. 14, No. 3; Vol. 15, Nos. 1 - 5, UNU, Tata Energy Research Institute (TERI), India

Food and Nutrition Bulletin, Vol. 14, Nos. 3 and 4

Journal of Food Composition and Analysis, Vol. 6, Nos. 1 - 3, UNU, Academic Press, Inc., United States of America

Mountain Research and Development, Vol. 13, Nos. 1 - 4; published by the University of California Press, United States of America, for UNU and the International Mountain Society

المرفق الثاني

قرار مجلس جامعة الأمم المتحدة بشأن
ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

إن مجلس جامعة الأمم المتحدة، في دورته الأربعين، المعقودة في طوكيو في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

يعتمد الجزء الأول (الميزانية) من الميزانية والبرنامج الأكاديمي لجامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (UNU/C/40/L.4)، **بالشكل الذي اقترحه رئيس الجامعة، بناء على توصية لجنة المالية والميزانية التابعة للمجلس، وبعد استعراض المجلس وتعديله لها، عقب نظره في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة** (UNU/C/40/L.4/Add.1) **كما يلي:**

الإيراد المسقط لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	جامعة الأمم المتحدة/المقر	جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية (هلسنكي - فنلندا)	جامعة الأمم المتحدة/معهد التكنولوجيات الجديدة (ماسترخت، هولندا)	جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية (ماكاو)	جامعة الأمم المتحدة/معهد الموارد الطبيعية في افريقيا (أكرا، غانا وله وحدة للموارد المعدنية في زامبيا)	جامعة الأمم المتحدة/برنامج التكنولوجيا الحيوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كاراكاس، فنزويلا)	جامعة الأمم المتحدة/معهد الدراسات الآسيوية	المجموع
١- الإيراد من صندوق المنح	١٨ ٨٦٤	٥ ٠٩٦	٢ ١٨٢	٢ ٧٢٩	٥٤٧	٢٧٧	-	٢٩ ٦٩٥
٢- المساهمات التشغيلية	٩ ٥٠٠	-	١ ٢٧٦	-	١٥٠	-	٣ ٧٥٠	١٤ ٦٧٦
٣- مساهمات لمبنى المقر	٢ ٧٠٠	-	-	-	-	-	-	٢ ٧٠٠
٤- إيرادات المبيعات والرسوم من المنشورات	٥٠٠	٣٠	-	-	-	-	-	٥٣٠
٥- رصيد الصندوق غير المثقل	٥ ٢٣٥	٢ ٤٧٣	١ ٣٧٥	-	-	٥٢٠	-	٩ ٦٠٣
٦- مساهمات برنامجية محددة	٦ ٣٥٠	٩١٥	٦٢٤	١ ٠٨٠	٥٠	١٢٢	٢٢٣	٩ ٣٦٤
المجموع الكلي	٤٣ ١٤٩	٨ ٥١٤	٥ ٤٥٧	٣ ٨٠٩	٧٤٧	٩١٩	٣ ٩٧٣	٦٦ ٥٦٨

نفقات مقدرة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين	٢١ ١٩٧	٣ ٨٥٨	٢ ٤٨٧	١ ٥٣١	٣٤٢	-	١ ١٠٩	٣٠ ٥٢٤
النفقات العامة	٤ ١٩٦	١ ١٨٥	١ ٠٠٦	٧٦٢	٢٣٠	٧	١ ٣٠٠	٨ ٦٨٦
تكاليف الشبكة/الأنشطة الخارجية	١١ ٧٥٦	٣ ٤٧١	١ ٩٦٤	١ ٥١٦	١٧٥	٩١٢	١ ٥٦٤	٢١ ٣٥٨
مبنى المقر	٦ ٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٦ ٠٠٠
المجموع الكلي	٤٣ ١٤٩	٨ ٥١٤	٥ ٤٥٧	٣ ٨٠٩	٧٤٧	٩١٩	٣ ٩٧٣	٦٦ ٥٦٨

(أ) يأذن لرئيس الجامعة بتحويل اعتمادات من فئة لفئة أخرى بدون أن يزيد المجموع الكلي عن الميزانية المعتمدة لضمان إنجاز الأهداف واستيفاء الأولويات المحددة للجامعة التي وافق عليها المجلس، ويطلب إلى رئيس الجامعة أن يقدم تقريرا إلى لجنة المالية والميزانية عن أي تحويلات تجرى بموجب هذا الإذن؛

(ب) يأذن أيضا لرئيس الجامعة بأن يقبل ويخصص ويستخدم أموالا إضافية قد ترد إلى الجامعة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ للأنشطة البرنامجية؛

(ج) ينص على أن يتشاور رئيس الجامعة مع لجنة المالية والميزانية التابعة للمجلس عندما يتعين على الجامعة أن تقدم التزامات بنفقات تتجاوز مجموع الميزانية المعتمدة وأن تـُبلـّغ جميع هذه الإجراءات إلى المجلس في الوقت المناسب؛

يعتمد الجزء الثاني (البرنامج الأكاديمي) من الميزانية والبرنامج الأكاديمي لجامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٤-١٩٩٥ (UNU/C/40/L.4)، بالشكل الذي اقترحه رئيس الجامعة، بناء على توصية لجنة المجلس المعنية بالتنمية المؤسسية والبرنامجية، مع أخذ التعليقات التي أبداها المجلس في الاعتبار.

المرفق الثالث

البرنامج الأكاديمي لجامعة الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣

	البرنامج	الوحدة المسؤولة القائمة (والمنتظر إنشاؤها)
	القيم الإنسانية العالمية والمسؤوليات الشاملة	
١ -	الحكم وحل المنازعات	مركز جامعة الأمم المتحدة/مركز دراسات الحكم (برشلونة، اسبانيا)/البرنامج الدولي المشترك المعني بحل المنازعات والقضايا الإثنية (أولستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
٢ -	تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة	مركز جامعة الأمم المتحدة
٣ -	الثقافة والتنمية	مركز جامعة الأمم المتحدة
	الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي	
٤ -	الجوع، الفقر: أفقر بليون	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية
٥ -	النقد والمالية والتجارة - إصلاحات للتنمية العالمية	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية
٦ -	مشاريع اقتصادية إنمائية أخرى	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية
٧ -	اقتصادات البيئة والتنمية	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية
٨ -	المرأة في التنمية	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية
	نظم دعم الحياة العالمية المستدامة	
٩ -	ايكولوجيا الجبال والتنمية المستدامة	مركز جامعة الأمم المتحدة
١٠ -	الموارد الطبيعية في افريقيا	مركز جامعة الأمم المتحدة/معهد الموارد الطبيعية في افريقيا
١١ -	البيئة المستدامة وسمات الطاقة	مركز جامعة الأمم المتحدة، مركز جامعة الأمم المتحدة/معهد الموارد الطبيعية في افريقيا
١٢ -	الأبعاد البشرية وأبعاد السياسات في تغيير البيئة العالمية	مركز جامعة الأمم المتحدة

البرنامج		الوحدة المسؤولة القائمة (والمنتظر إنشاؤها)
أوجه التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا		
١٣ -	الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة	مركز جامعة الأمم المتحدة/معهد التكنولوجيات الجديدة
١٤ -	التكنولوجيا الحيوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مركز جامعة الأمم المتحدة/برنامج التكنولوجيا الحيوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٥ -	المشغلات الدقيقة والمعلوماتية	مركز جامعة الأمم المتحدة
١٦ -	تكنولوجيا برامج الحواسيب في خدمة البلدان النامية	مركز جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا برامج الحاسبات الالكترونية
ديناميات السكان والرفاه البشري		
١٧ -	الآثار المترتبة على التغيير الديمغرافي والتحضر	مركز جامعة الأمم المتحدة
١٨ -	الأغذية والتغذية للتنمية البشرية والاجتماعية	مركز جامعة الأمم المتحدة
١٩ -	التغيير العالمي المقبل والنمذجة	مركز جامعة الأمم المتحدة

المرفق الرابع

أعضاء مجلس جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣

الأعضاء المعينون

دكتور لويس ماير (جامايكا)
سفير فوق العادة ومفوض وممثل دائم لدى الأمم المتحدة
(رئيس المجلس)

السيد فلاديمير دلوهي (الجمهورية التشيكية)
وزير، وزارة الصناعة والتجارة، الجمهورية التشيكية

دكتور كلود فريجاك (فرنسا)
أستاذ ورئيس سابق، المركز الوطني للبحوث العلمية،
فرنسا

الأستاذة جوزفين غيدي - واندجا (كوت ديفوار)
قسم الرياضيات، الجامعة الوطنية لكوت ديفوار

السفير هيديو كاغامي (اليابان)
الممثل الدائم السابق لليابان لدى الأمم المتحدة

دكتور سيبانوندا كيتودات (تايلند)
رئيس، هيئة النفط في تايلند، تايلند

الأستاذ سانغ سو لي (جمهورية كوريا)
استاذ فخري، معهد كوريا المتقدم للعلم والتكنولوجيا

الأستاذ مدينا لي - تال (مالي)
سفير فوق العادة ومفوض لجمهورية مالي لدى فرنسا

الأب فيليب إ. ماك غريفور (بيرو)
رئيس، معهد لاباز، جامعة الباسيفيك، بيرو

دكتور إدسون ماشادو دي سوزا (البرازيل)
الأمين السابق للعلم والتكنولوجيا للرئاسة وأمين التعليم
العالي، البرازيل

دكتور عبد السلام المجالي (الأردن)
رئيس الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذة ليديا ماكوبو (سوازيلند)
نائبة رئيس الجامعة وأستاذة الكيمياء، جامعة سوازيلند

الدكتور فلادلن أ. مارتينوف (الاتحاد الروسي)
مدير، معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية،
الأكاديمية الروسية للعلوم

دكتور لوسيان ف. ميشود (كندا)
استاذ، جامعة سدبري، كندا

دكتور أ. ب. مترا (الهند)
رئيس، الأكاديمية الوطنية للعلوم، الهند

الأستاذ جاكوب ل. نغو (الكاميرون)
مدير، معامل التكنولوجيا الحيوية للتحصين، الكاميرون

دكتور لويز مانويل بينالفير (فنزويلا)
رئيس فخري، المجموعة الجامعية اللاتينية الامريكية، فنزويلا

دكتور رافائيل برتانكاسا (اسبانيا)
رئيس جامعة العلوم التقنية في مدريد، اسبانيا

دكتور فيكتور رابينوفيتش (الولايات المتحدة الامريكية)
نائب رئيس أقدم، مؤسسة ماكرثر، الولايات المتحدة الامريكية

الأستاذ فرانسيس ستيوارت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
موظف بحوث أقدم، المملكة المتحدة

الأستاذ ج. أ. فان غينكل (هولندا)
رئيس جامعة فخري واستاذ الجغرافيا البشرية، جامعة أوترخت، هولندا

الأستاذ رايمو فايرونن (فنلندا)
المدير الأصغر لبحوث م. ريفان، معهد جوات ب. كروك لدراسات السلم الدولي، جامعة نوتردام، الولايات المتحدة الامريكية

دكتور وانغ شاووكي (الصين)
مدير عام، إدارة التعاون الدولي، لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا، الصين

رئيس الجامعة
استاذ هيتور غورغيلينو دي سوزا (البرازيل)

أعضاء بحكم المنصب
الدكتور بطرس بطرس غالي (مصر)
الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة

الدكتور فيديريكو مايور (اسبانيا)
مدير عام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، فرنسا

السيد مارسيل بواسارد (سويسرا)
نائب المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، جنيف، سويسرا